ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

مجلة
العلوم القانونية والسياسية

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى

عـــدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

﴿السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة﴾

25– 26 أيـار 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

مجلة

العلوم القانونية والسياسية

Journal of Juridical and Political Science

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى – بعقوبة

تقاطع القدس

هاتف خليوي : 7727782999 (964+)

E-mail :jjps@law.uodiyala.edu.iq
E-mail :lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq
Mob: (+964) 7727782999

إن جميع ما ورد في هذه المجلة من أبحاث فقهية وآراء سياسية وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل وجهة نظر أصحابها ويتحملون وحدهم مسؤوليتها، ولا تتحمل هيئة التحرير أو كلية القانون والعلوم السياسية أية مسؤولية في هذا الإطار.

جميع الحقوق محفوظة

كلمة العـــدد ..

بسم الله الرحمن الرحيم

و أفضل الصلاة و أتم التسليم .. على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

تواجه المواطنة في العديد من البلدان ومنها العراق تحديات كبيرة وفي مختلف الاصعدة، القانونية والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتكنولوجية. إذ ساهمت هذه التحديات مجتمعة أو منفردة في اضعاف أو تغييب هذه الر ابطة ذات الابعاد القانونية والسياسية والاجتماعية.

و انطلاقاً من ذلك جاءت فكرة إقامة مؤتمر كلية القانون والعلوم السياسية العلمي الدولي الر ابع الموسوم: (السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة). لكي يحقق اهدافه الموضوعة من خلال محاوره المتمثلة بالجو انب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، يسعد هيأة تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية التابعة لكلية القانون والعلوم السياسية أن تنثر بذور نتاجات وبحوث هذا المؤتمر القيم بين ربوع قرائها، سائلين الله تبارك وتعالى أن يكون بذي فائدة لطلبة العلم والمعرفة.

هيأة التحرير

هيـــأة التحريـــــر

ت	الاسم	جهة الانتساب	الصفة
1	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	رئيس تحرير المجلة
2	م. حيدر عبد الرزاق حميد	كلية القانون والعلوم السياسية - العراق	مدير تحرير المجلة
3	أ.د. محمد أمين الميداني	المركز العربي للتربية على القانون الدولي وحقوق الإنسان – ستراسبورغ – فرنسا	عضو هيأة التحرير
4	أ.د. رشيد حمد العنزي	كلية الحقوق – جامعة الكويت - الكويت	عضو هيأة التحرير
5	أ.د. مصطفى أحمد أبو الخير	كلية القانون – جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا	عضو هيأة التحرير
6	أ.د. محمد نصر الدين عبدالرحمن	كلية القانون – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية	عضو هيأة التحرير
7	أ.د. هادي شلوف	جامعة سراييفو الدولية – البوسنة والهرسك	عضو هيأة التحرير
8	أ.د. نور الهلال محمد دحلان	كلية غزالي شافعي العليا الحكومية – جامعة اوتارا الماليزية – ماليزيا	عضو هيأة التحرير
9	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
10	أ.م.د. طلال حامد خليل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
11	أ.م.د. رائـــــد صالـــح علي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
12	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
13	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
14	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير

مدقق اللغة الإنكليزية
م.د. ميساء رضا جواد

مدقق اللغة العربية
أ.م.د. بشرى عبد المهدي إبراهيم

التنضيد والإخراج الفني
م.م. حسين علي حسين

قواعد النشر

مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة علمية متخصصة نصف سنوية محكمة تقبل البحوث الرصينة والدراسات والتعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمّت مناقشتها وإجازتها والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء المقدمة باللغة العربية أو باللغة الانكليزية في مجال تخصصها (العلوم القانونية والسياسية) وذلك على وفق القواعد والتعليمات الآتية :

1- التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.
2- مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي {ملخص البحث باللغة العربية، المقدمة، المتن (المباحث – المطالب – الفروع)، الخاتمة واستنتاجات، الهوامش، المصادر والمراجع، ملخص البحث باللغة الإنكليزية}.
3- ألا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.
4- تقدم البحوث مطبوعة من أربع نسخ مع قرص ليزري CD مع خلاصة للمادة العلمية على (100) كلمة باللغة العربية، و (150) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية، على أن يتم ترجمة الملخص إلى اللغة الإنكليزية من قبل مترجم المجلة ويستحصل مقابل الترجمة مبلغ (10,000) عشرة آلاف دينار عراقي.
5- يتم تصديق البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية من قبل مكتب ترجمة معتمد يتعهد بالسلامة اللغوية للبحث.
6- يقدم البحث مطبوعاً على وفق أحجام ونوع الحروف للبحوث المكتوبة باللغة العربية : نوع الخط Traditional Arabic غامق Bold، حجم 22 للعناوين الرئيسية وحجم 20 للعناوين الفرعية وحجم 18 للمتن وحجم 16

للهوامش مع ترك مسافة 2.5 سم من كل جهة من الصفحة، أما البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية فتكون : نوع الخط **Times New Roman**، حجم الخط 22 لعنوان البحث وحجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن مع ترك مسافة 2,5 سم من كل جهة من الصفحة، وتكون المسافة بين السطور واحد سنتيمتر.

7- توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وتجمع الهوامش بتسلسل مستمر في نهاية البحث غير مربوطة إلكترونياً بأرقام الهوامش في متن البحث.

8- لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (20) صفحة وتستوفى أجور النشر من صاحبها بواقع 40 ألف دينار إذا كان مدرساً أو مدرساً مساعداً، و 60 ألف دينار إذا كان أستاذاً مساعداً و75 ألف دينار إذا كان أستاذاً، وما زاد عن (20) صفحة يُستوفى مبلغ(2.500) ألفان وخمسمائة دينار عن كل صفحة إضافية، ويستوفي مبلغ (6.000) ستة آلاف دينار عن نسخة الاستلال الواحدة. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي.

9- لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

10- يرفق مع البحث أو الدراسة موجزاً بالسيرة العلمية للباحث (نبذة تعريفية) مع بريده الإلكتروني.

11- لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.

12- يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه.

13- الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

14- تعتمد المجلة الصيغة العالمية (**APA**) عند تنسيق وترتيب المصادر.

الاشتراكات بالمجلة

❖ مبلغ الاشتراك بالمجلة للنسخة الواحدة (30,000) دينارعراقي
داخل العراق و (50) دولارأمريكي خارج العراق.

❖ ثمن النسخة الواحدة من المجلة (30,000) دينارعراقي.

❖ ثمن النسخة الواحدة من الاستلال (6,000) دينار عراقي.

تعبر الآراء التي ترد في المجلة عن وجهة نظر أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

المراسلات

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ديالى – بعقوبة – تقاطع القدس

الأستاذ الدكتور

خليفة إبراهيم عودة التميمي

رئيس التحرير

البريد الإلكتروني

E-mail : jjps@law.uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة العلوم القانونية والسياسية

عدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

المنعقد للفترة من 25 – 26 أيــار 2022

الموسوم

﴿ السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة ﴾

رئيس المؤتمر العلمي

أ.د. خليفة إبراهيم عودة

اللجنة العلمية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.د. عبدالرزاق طلال جاسم	رئيساً	العراق
أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	عضواً	مصر العربية
أ.د. رضا عبد السلام	عضواً	مصر العربية
أ.د. بلال محمود عثمان	عضواً	لبنان
أ.د. وسام حسين غياض	عضواً	لبنان
أ.م.د. محمد العكيلي	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
أ.م.د. احمد فاضل حسين	عضواً	العراق
أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	عضواً	العراق
أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل	عضواً	العراق
أ.م.د. طلال حامد خليل	عضواً	العراق
أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	عضواً	العراق
أ.م.د. رائد صالح علي	عضواً	العراق
أ.م.د. بكر عباس علي	عضواً	العراق
أ.م.د. منتصر كريم علوان	عضواً	العراق
أ.م.د. رغد عبد الأمير مظلوم	عضواً	العراق
أ.م.د. أيمن عبد عون	عضواً	العراق
أ.م. عبدالباسط عبدالرحيم عباس	عضواً	العراق
م.د. محمد كاظم هاشم	عضواً	العراق
م.د. يسرى احمد فاضل	عضواً	العراق

اللجنة التحضيرية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. حيدر نجيب احمد	رئيساً	العراق
م.د. حسام عبداللطيف محي	عضواً	العراق
م.د. إسماعيل ذياب خليل	عضواً	العراق
م.د. باسم غناوي علوان	عضواً	العراق
م. صفاء حسن نصيف	عضواً	العراق
م. ايمن مظهر بدر	عضواً	العراق
م. م. آيات مظفر نوري	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
مدير حسابات اقدم انتصار غضبان	عضواً	العراق
محاسب أقدم رائد عبد طعان	عضواً	العراق
لجنة الاستقبال والتشريفات		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. علي عبدالحسين علوان	رئيساً	العراق
م.د. ايلاف نوفل احمد	عضواً	العراق
م. محمد حامد محمود	عضواً	العراق
م. نجاح إبراهيم سبع	عضواً	العراق
م.م. صخر احمد نصيف	عضواً	العراق
م.م زهراء عبد المنعم عبد الله	عضواً	العراق
سكرتارية المؤتمر		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
م.د. خالد محمد علي	رئيساً	العراق
م.م. شهد شاكر محمود	عضواً	العراق
معاون رئيس مدربين علي هاشم مجيد	عضواً	العراق
رئيس ملاحظين فنيين محمد حميد مراد	عضواً	العراق
م. قانوني دعاء عبد الكريم مراد	عضواً	العراق

عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع - 2022			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الأمن القيمي والسلم المجتمعي	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	1- 35
2	المواطنة الفعالة بين الدستور والواقع: التجربة المصرية لدستور مصر 2014 أنموذجا	أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	37- 56
3	المواطنة الرقمية دراسة في المفهوم والابعاد	أ. د. أمل هندي كاطع	57-78
4	العدالة التوزيعية ودورها في بناء المواطنة الصالحة و إنفاذ القوانين المالية	أ.د. احمد خلف حسين الدخيل	79-107
5	التشريعات الاجتماعية والأمن الانساني في العراق	أ.د. سلام عبد علي العبادي م.د. فلاح حسن عبد مانع	109- 141
6	المواطنة العراقية: دراسة في مفهومها وكيفية توظيفها	أ.د. حمدية صالح الجبوري د. عبد الكريم جعفر الكشفي	143-161
7	التربية على المواطنة الرقمية	ا.د. هانيا محمد علي فقيه	163-176
8	الفكر الاسلامي و أثره في التنشئة الحضارية السليمة دراسة مقاصدية	أ.د. عباس علي حميد أ.م.د. بكر عباس علي حسين	177-202
9	معوقات بناء المواطنة الصالحة	أ.م.د بتول حسين علوان	203-222
10	الصياغة التشريعية لديباجة دستور جمهورية العراق 2005 ودورها في تحقيق المواطنة الصالحة	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	223-247
11	المواطنة البيئية العالمية: مقاربة اجتماعية-سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	249-268
12	جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة الحالة العراقية انموذجا	أ.م.د. طلال حامد خليل	269-293
13	المواطنة والمشاركة السياسية: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين المواطنة وتطبيق الصالح العام	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم أ.م.د. ايمن عبد عون نزال	295-323
14	الحقوق السياسية لمكتسب الجنسية العراقية و اثرها في تعزيز المواطنة	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	325-342
15	المنظمات الدولية وتعزيز ثقافة المواطنة دراسة في دور منظمة اليونسكو	أ.م.د رائد صالح علي	343-372

16	الأسس الدولية للمواطنة في ظل القانون الدولي الخاص	أ.م.د. رغد عبد الامير مظلوم	395-373
17	دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز مفهوم المواطنة	أ.م. عبد الباسط عبد الرحيم م.د. باسم غناوي علوان	433-397
18	بناء الهوية الوطنية في عراق ما بعد 2003	ا.م.د سامي احمد كلاوي	470-435
19	دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة	أ.م.د. حلا احمد محمد الدوري	516-471
20	السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية و أثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العر اقية النافذة	أ.م.د. حيدر نجيب احمد المفتي	563-517
21	هُوية المواطنة الثقافية في ظل البيئة الرقمية	أ.م.د جعفر حسن جاسم الطائي	586-565
22	الموازنة بين حقوق المواطن وواجباته في إطار مفهوم المواطنة	أ.م.د. نذير ثابت محمد علي	605-587
23	أهمية القو انين والتشريعات الخاصة بالطو ائف الدينية في تحقيق المواطنة الصالحة بعد عام 2003	أ.م.د. حسين قاسم محمد	641-607
24	حكم الطلبات الحادثة في الدعوى القضائية – دراسة مقارنة في قانون المر افعات المدنية-	م.د. حسام عبد اللطيف محي م.م مصطفى تركي حومد	683-643
25	الحق في الاختلاف بوصفه قيمة من قيم المواطنة الصالحة	م.د. محمد كاظم هاشم م.م. هيبة عبدالمجيد السعيدغربي	712-685
26	دور المو اثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنة	م.د. اسماعيل ذياب خليل	738-713
27	الحماية الدستورية لحق المواطنة في التشريع الجنائي	م.د. اسعد كاظم وحيش م.م. علي شبرم علوان	769 -739
28	الجامعات العر اقية ودورها في تعزيز المواطنة بعد عام 2003م	م.د. منتصر حسين جواد م.د. همام عبد الكاظم ربيح	790-771
29	دور الدولة ومؤسساتها في تنمية روح المواطنة – العراق انموذجاً	م.د. زينة عبد الامير عبد الحسين	811-791
30	دور القاضي في إعمال الشرط الفاسخ والرقابة عليه خلال جائحة كورونا	م.د. خالد محمد علي	833-813

31	التعويض التلقائي عن الحوادث الطبية ودورها في بناء المواطنة	م. حمودي بكر حمودي	866-835
32	المساعدة القضائية لغير المواطنين في العلاقات الخاصة الدولية في ظل القانون العراقي	م.م. عدنان يونس مخيبر م. فادية محمد اسماعيل	888-867
33	حقوق المواطنة في الدستور دراسة مقارنة بين العراق والجزائر	م.م. محمد صالح عبد الحي م.م. صباح مولدي باسط	909-889
34	اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق	م.م. علي عباس عبيد	927-911
35	دور السياسة التشريعية في تعزيز الحقوق والحريات و انعكاسه على المواطنة الصالحة	م.م. اسراء محمد كاظم	953-929
36	المواطنة ودورها في حماية حقوق الإنسان	م.م. مؤيد مجيد حميد	971-955
37	المواطنة ومعوقات تحقيق عدالة النوع الاجتماعي (المرأة العراقية إنموذجاً)	م.م. ايمان حمود سليمان	990-973
38	الاستثمار في الشركات الراعية	م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي ال غصيبه	1015 - 991

الأمن القيمي والسلم المجتمعي

Value security and community peace

الكلمات المفتاحية: القيم، الأمن، الأمن القيمي، السلم المجتمعي، الأمن الفكري.

Keywords: values, security, value security, community peace. intellectual security.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.S.4.1

أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda
University of Diyala - College of Law and Political Science
Dr.khalifa10@law.uodiyala.edu.iq

أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني

جامعة الزقازيق- كلية الآداب - مصر

Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni
Zagazig University - College of Arts - Egypt
engeneerye@yahoo.com

ملخص البحث

Abstract

ينطلق هذا البحث من خلال أهمية كفاءة الأمن القيمي في تحقيق السلم المجتمعي، ويهدف الى التعرف علي قدرة ذلك على تحقيق السلم المجتمعي، و تحددت التساؤلات في:

ما المقصود بالأمن القيمي ؛ وأبعاده وتحدياته ؟ وما دور الأمن القيمي في السلم المجتمعي؟ وما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكوين الأمن القيمي وتحقيق السلم المجتمعي؟ وكيف يمكن تقديم رؤية واقعية لتعزيز الأمن القيمي والسلم المجتمعي؟

وفي إطار ذلك يتم استخدام المنهج الوصفي لدراسة علاقة الأمن القيمي بالسلم المجتمعي، وانقسم البحث على الآتي: مدخلٌ للبحث ومفاهيمه الأساسية. ثم الأمن القيمي بين الأبعاد والتحديات. فضلا عن دور الأمن القيمي في السلم المجتمعي. مروراً بمؤسسات التنشئة الاجتماعية والأمن القيمي. وصولاً الى رؤية واقعية لتعزيز الأمن القيمي والسلم المجتمعي. وتوصل البحث الى رؤية إجرائية بموجبها يمكن تفعيل مقاربة دور الأمن القيمي تحقيق السلم المجتمعي.

Abstract

This research is based on the importance of the efficiency of value security in achieving societal peace, and aims to identify the ability of this to achieve societal peace, and the questions are identified as follows:
What is meant by value security? And its dimensions and challenges? What is the role of value security in societal peace? What is the role of social upbringing institutions in creating value security and achieving societal peace? How can a realistic vision be presented to enhance moral security and societal peace?

Within this framework, the descriptive approach is used to study the relationship of value security with societal peace, and the research is divided into the following: An introduction to the research and its basic concepts. Then value security between dimensions and challenges. As well as the role of value security in societal peace through the institutions of socialization and value security down to a realistic vision to enhance value security and community peace. The research reached a procedural vision according to which it is possible to activate the approach to the role of value security in achieving societal peace.

المقدمـــــة

Introduction

كثيرة هي الدراسات والبحوث التي تبحث في القيم، وأكثر منها التي تبحث في علاقة القيم بالظواهر الاجتماعية، إلا أن هناك ندرة في تدخل علم الاجتماع لدراسة علاقة الأمن القيمي بالسلم المجتمعي، وبعبارة أخرى، حينما تحاول المجتمعات أن تواجه العنف المجتمعي بأشكاله المتنوعة، بعيداً عن مدخل القوة الخشنة، مثل الجيش والشرطة والقضاء والمؤسسات العقابية، التي أثبت تكلفتها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات التي هي في طور النمو، حينما تحاول هذه المجتمعات استخدام مدخلا للثقافة الناعمة، من خلال المدخل المعرفي، بتعديل الأفكار، وخلق نسق قيمي متصالح مع نفسه، ومتصالح مع المجتمع، وسطي معتدل، وهو ما يمكن تسميته بالأمن القيمي، ليكون مدخلاً لتحقيق السلم المجتمعي، بين أطياف المجتمع وشرائحه وتباين الآراء، والأيديولوجيات والمعتقدات بل والمرجعيات.

وهناك ممارسات عالمية جيدة في هذا الصدد على مر التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، حتى في المجتمع الواحد الذي يعج بالمتناقضات، والعنف بين كل منها، يأتي المدخل المعرفي القيمي، المتوازن والذي ينبذ الكراهية للآخر، ويمجد من قيم التسامح الاجتماعي، ويتصف بالأمن القيمي، يأتي هذا النسق ليعيد للمجتمع حالة من السلم، بين الأطياف ويخلق حواراً اجتماعياً من خلال الأمن القيمي، الذي يوجه السلوك نحو قبول الآخر، والتسامح تجاه التنوع والتعدد بين أطياف المجتمع.

من هنا تبلورت إلاشكالية في بحث علاقة الأمن القيمي بالسلم المجتمعي، وتوحي صياغة البحث على هذا النحو إلى أن البحث سيتناول متغيرين هما: الأمن القيمي، السلم المجتمعي، وغير خاف أن البحث ينطلق من أن السلم المجتمعي هو نتاج للمتغير المستقل وهو الأمن القيمي.

وتأتي تساؤلات البحث على النحو الآتي:

1. ما المقصود بالأمن القيمي؛ وأبعاده وتحدياته؟
2. ما دور الأمن القيمي في السلم المجتمعي؟
3. ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكوين الأمن القيمي وتحقيق السلم المجتمعي؟
4. كيف يمكن تقديم رؤية واقعية لتعزيز الأمن القيمي والسلم المجتمعي؟

وفي إطار ذلك يتم استخدام المنهج الوصفي لدراسة علاقة الأمن القيمي بالسلم المجتمعي، وفي ذات الإطار أمكن تقسيم البحث كما يأتي:

المبحث الأول: مدخل للدراسة ومفاهيمها الأساسية.

المبحث الثاني: الأمن القيمي بين الأبعاد والتحديات.

المبحث الثالث: دور الأمن القيمي في السلم المجتمعي.

المبحث الرابع: مؤسسات التنشئة الاجتماعية والأمن القيمي.

المبحث الخامس: نحو رؤية واقعية لتعزيز الأمن القيمي والسلم المجتمعي.

وستستعرض الدراسة ذلك فيما يلي:

المبحث الأول

Section One

مدخل الدراسة ومفاهيمها الأساسية ومقارباتها النظرية

Introduction to the study, its basic concepts and theoretical approaches

حيث سيتم تناول مفهوم الأمن، الأمن القيمي، السلم المجتمعي، ثم التطرق لأبرز المقاربات النظرية على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفاهيم الدراسة:

The first requirement: the concepts of the study:

الأمن:

يمثل الأمن أهمية بالغة في الأديان السماوية. كما وضع القرآن الكريم منهجاً متكاملاً في الأمن القيمي كأحد فروع الأمن إن لم يكن هو الأساس لكل أنواع الأمن الأخرى على اعتبار أن الفرد الذي يمتلك فكرا سليما راشدا يستطيع أن ينعم بالأمن والاستقرار ويتحقق له مختلف أنواع الأمن الأخرى، فقد دعا القرآن الكريم إلى حماية هذا الفكر من الانحراف، ووجهه نحو التفكر في الكون، والتأمل في مظاهره.

كما يُعد الأمن نعمة ربانية وغاية عظمى، وضرورة قصوى، وهو شريان الحياة ومادتها، به تستقيم وبه ينصلح حال الأفراد في عباداتهم ومعاملاتهم ومعايشهم، وجميع أحوالهم. ولئن كان الأمن بمفهومه الشامل أمراً مهماً فإن الأمن القيمي بات هاجسا عالميا ومطلبا وطنيا ورؤية استراتيجية تجعل الأمم تبذل أقصى جهودها وطاقاتها لتحصيله ؛ حيث إنه بمثابة الأساس والمصدر للجوانب الأخرى المتعلقة بالأمن، ذلك أن تصرفات الفرد ومواقفه واتجاهاته وإنجازاته واهتماماته إنما هي ترجمة لأفكاره ومعتقداته[1].وكذلك أمنه في الحفاظ على الملكية الفكرية بعيدا عن التعدي، بالإضافة إلى حقه في الحصول على العدالة والعيش بعيدا عن الاضطهاد أو الاستلاب الفكري.

وقد ظهر في الآونة الأخيرة الانبهار بالتطور التقني والتجاوب معه دون وجود رصيد قيمي وسلوكي يضبط حياته، مرورا بالميل المتنامي لدى كثير من الأفراد نحو اللامبالاة بما يقترفه بعض الأفراد والجماعات في

المجتمع من سلوكيات تتنافى وقيم هذا المجتمع. ويمر مجتمعنا العربي والإسلامي بفترة حرجة من حياته تتسم باهتزاز القيم، واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية، والخروج على تعاليم الأديان السماوية، في ظل الإعلام المفتوح وبرامج الشات المتنوعة عبر شبكة الإنترنت.

و يُعد الأمن من المصطلحات المستخدمة حديثًا رغم اهتمام التاريخ والتراث الإسلامي به، فهو حديث كمصطلح وقديم كمضمون؛ حيث بدأ استخدامه بعدما أصاب المجتمعات نوع من الاضطراب الفكري الناتج عن الغلو والتشدد الديني، والتلوث الثقافي، لذلك يطلق عليه البعض أحياناً الأمن الثقافي، باعتبار الثقافة نتاج الفكر ومحصلته، وتختلف النظرة إليه وفقًا للأيديولوجية المختلفة للباحثين، ونتيجة لذلك تعددت التعريفات التي حاولت توضيحه وتنوعت.[2] ويمكن النظر للأمن القيمي بكونه مختلف الانحرافات الفكرية التي تخالف عقيدة أو هوية أو قيم أو مصالح المجتمع، وتكون تلك الحصانة من خلال إجراءات يقوم بها الفرد والمجتمع بمؤسساته[3]. كما يُعد منهجاً فكرياً يلتزم بالوسطية والاعتدال، لغرس القيم الروحية والأخلاقية والتربوية، وتجنب التوجهات المتطرفة.[4]

كما يعتبر هو النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب اجتماعية وفكرية ونفسية تكون سببا في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب[5]. كما يعتبر الأمن من الحاجات الاجتماعية الضرورية للإنسان، حيث إنه لا يستطيع النوم والراحة وهو يكابد المخاوف والفزع من أمر ما، كما أنه لا يستطيع ممارسة حياته بصورة طبيعية وهو ينتابه الخوف والفزع والهلع والذعر، فالأمن مطلب حيوي وضروري لكل عمل إنساني.

كما يعتبر موضوع الأمن من أهم الموضوعات الحيوية التي يطرحها الواقع العربي المعاصر، ذلك لأن العلاقة القائمة بين العالم العربي وبين الغرب علاقة جدلية، تأثر الغرب في العرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا والأهم ثقافيا على مدى قرون من التفاعلات الحضارية المتبادلة، ولقد اقترن استعمال مفهوم الأمن القيمي بميلاد ظاهرة العولمة في فجر عقد التسعينات من القرن الماضي وهو اقتران ذو دلالة من وجهين: من حيث أن القيم ما عانت كثيرا من مشكلات أمنهـــا الذاتـــــي حين كان نطاقها القومي مدار اشتغالها وفعاليتها، ومن حيث أن العولمة نفسها ما صارت كذلك – أي عولمة – إلا حين حملت على ركاب ثقافي وأنتجت ثقافتها العابرة للحدود[6].

كما أن جميع أنواع الأمن يفرض استراتيجيات إنتاجية وعقلانية في إدارة الموارد المادية من أجل حماية حق جماعي في التنمية والغذاء وإشباع الحاجات والصراع، يكفي كل منها على نفسه ويتموقع في خندق دفاعي مستنفرا لديه حاسة البقاء والأمن. ومرة أخرى تعود للأمن القيمي الذي لا يقف عند حد

المحافظة على الثقافة المحلية من التشويه والتداخل مع ثقافات الشعوب الأخرى، إذ أن انتقال الثقافات وانتشارها وتأثير بعضها في بعضها الآخر أمر أكده التاريخ، ولا يمكن نكرانه، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إغلاق ثقافة ما على نفسها، لكن الأمن القيمي يعد نوعا من الأمن الذي يحقق الحفاظ على الذاتية الثقافية والقيمية وعلى مقومات الثقافة وتأصيلها وتطويرها لتساير مستجدات العصر(7).

الأمن القيمي: ويعد الأمن القيمي أحد فروع الأمن، بل هو الأساس لأي أمن، على اعتبار أن الفرد إذا امتلك فكراً سليماً راشدا استطاع أن ينعم بالأنواع الأخرى من الأمن ذات العلاقة بحياته والمجتمع من أمن ديني، وسياسي، واجتماعي، واقتصادي، وثقافي، وفني، وبيئي، وصحي، وغذائي... وغير ذلك.

وإذا كانت الأمم تسعى إلى الإبداع والعبقرية والنبوغ، فإن الأمن القيمي هو ما يوفر المناخ اللازم لذلك، بل به يتحقق الرقي والتقدم الحضاري، حيث أن الحضارات الراقية على مر التاريخ ما قامت إلا على فكر حر وبيئة آمنة مطمئنة. والواقع أن تحقق الأمن المنشود للمجتمع مرهون باستقامة فكر الإنسان، وتخليصه من شوائب الثقافة الزائفة التي استعمرته فحالت بينه وبين تحقيق الرخاء والسلم الاجتماعي، وكذلك تحصين هذا الفكر من الانحراف الذي ينعكس على السلوك الإنساني فيشكل خطرا كبيرا على أمن واستقرار المجتمعات، ففي حقيقة الأمر، أن ما يشهده العالم اليوم من إرهاب وتدمير وإخلال بالأمن الوطني، إنما يعد نتيجة حتمية لفقدان الأمن القيمي أو اختلاله(8).

ويحتل الأمن القيمي مكانة مهمة وعظيمة في أولويات المجتمعات، نظرا لارتباطه الوثيق بصور الأمن الأخرى؛ فحدوث أي خلل في الأمن الفكري لدى الأفراد يؤدى إلى خلل في مختلف جوانب الأمن الأخرى، وبذلك تكون الحاجة إلى تحقيق الأمن الفكري هي حاجة ماسة لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي(9).

وغني عن البيان القول بأن للأمن القيمي أهميته بل وضرورته، للحفاظ على مستويات الثقافة في أبعادها ومجالاتها ومظاهرها المتعددة، والوقوف ضد التيارات الهدامة التي تؤدي إلى تذبذب الأفكار، وإعاقة عملية التنمية، ومن هنا فإن على الفرد أن يتسلح بخصائص ومهارات معينة تعينه على التعايش الإيجابي مع تحديات القرن الحادي والعشرين، منها أن يكون الفرد واعيا بحضارته، وقادرا على النظرة الموضوعية تجاه الثقافات الأخرى، وأن يكون قادرا على الجمع بين الأصالة والمعاصرة متمسكا بهويته، معتزا بثقافته، وأن يكون قادرا على توجيه اهتماماته نحو المشكلات التي تواجهه(10).

وعلى ذلك يكتسب مفهوم الأمن القيمي معنى بنائيا، تراكميا، إن حسبنا الأمن مرادفا في الدلالة لتحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية أمناً قيمياً، بهذا المعنى، هو قدرتها على توفير حاجاتها على

الإنتاج والتراكم ومغالبة الندرة والخصاصة والحاجة، ورفع حظر الخوف من العجز وفقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع والفكر والوجدان والذوق، ينشد التطور والتقدم والإبداع[11]. وفي كل جانب ترد فيه كلمة الأمن إنما يراد منها تحقيق قدر ما من المنفعة والقوة لتحقيق نوع من الطمأنينة.

ومن هنا فإن هذا البحث ينطلق من تعريف الأمن القيمي بكونه تحصين أفكار الناس بالأفكار والمعتقدات الدينية والوطنية والثقافية الصحيحة، وتمكينهم من التفكير العقلي بطريقة إيجابية، بما يجعلهم قادرين على حماية أنفسهم وأوطانهم من مهددات الانحراف الفكري ومخاطره.

القيم:

تشكل القيم قضية مهمة شغلت الفكر الإنساني عامة والتربوي خاصة، واهتمت فيها الديانات والفلسفات والتنظيمات الاجتماعية، وكانت مركز اهتمام الأنبياء والرسل والمصلحين عبر التاريخ الإنساني، لأنها تمثل جانبا رئيساً من الثقافة في أي مجتمع، لذلك لا يمكن أن ينهض مجتمع ويزدهر دون أن يعتمد على مجموعة من القيم والأخلاق التي تؤيده وتدعمه[12].

ولقد لقيت دراسة القيم اهتماما كبيرا منذ زمن بعيد، على يد العديد من علماء الاجتماع، وعلماء النفس، ورواد الفكر، والدراسات الإنسانية، وقد بدأت تعريفات القيمة مجردة عن طريق مفاهيم الخير والكمال والعلو والغايات وما يجب أن يكون عليه. والقيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة التربوية، الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، وهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها لأنها ضرورة اجتماعية، ولأن لها معايير وأهداف لابد أن نجدها في كل مجتمع منظم سواء أكان متخلفا أم متقدما، فهي تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات، وفي بعض المواقف الاجتماعية تعبر القيم عن نفسها في شكل قوانين وبرامج للتنظيم الاجتماعي والنظم الاجتماعية[13].

ولعل السبب الرئيس لدراسة القيم من قبل المختصين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية هو أن القيم محدودة العدد مما يسهل عملية قياسها والتعرف عليها، ولوجودها لدى جميع الناس لأنها مكون أساسي من مكونات ثقافة أي مجتمع، ولأن القيم تنتظم بعضها مع بعض لتشكل نظاما قيميا يتحكم بسلوك الفرد ويقرره ويوجهه، ولأنها قابلة للتوريث من جيل إلى آخر من خلال الثقافة والمجتمع ومؤسساته لذا فهي تتصف بالثبات[14].

وتبدو دراسة القيم ضرورية ولازمة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، حيث أن الفرد على المستوى الفردي في تعامله مع الأشخاص يحتاج إلى نسق أو نظام من القيم، حيث يوجه سلوكه، وإذا غابت هذه القيم يشعر الإنسان بأنه مغترب عن ذاته أو مجتمعه، ويفقد دوافعه للعمل ويقلل إنتاجه، أما على

المستوى الجماعي، فإن الفرد من خلال وجوده في تنظيم اجتماعي بحاجة إلى نسق من القيم، مثل النسق الذي لدى الأفراد، وإذا تضاربت هذه القيم، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث صراع قيمي في المجتمع مما يضعف التنظيم الاجتماعي[15].

و علي ذلك يمكن تعريف القيم بأنها إلتزام أو اعتقاد أو إيمان أو معرفة الفرد أو ميله نحو مجموعة من الأحكام والقوانين والمقاييس المعبرة عن وجهة نظر الفرد، والمتصلة بالواقع الاجتماعي لديه، والتي يكتسبها من خلال تفاعله مع من حوله في المجتمع، لتشكل في مجموعها نظاما للقيم يمارس الفرد من خلالها سلوكه لتكون معيارا للحكم على أفعاله وتصرفاته.

نسق القيم: عبارة عن البناء أو التنظيم الشامل لقيم الفرد، حيث تمثل كل قيمه في هذا النسق عنصرا من عناصره، وتتفاعل هذه العناصر معا، لتؤدي وظيفة معينة بالنسبة للفرد. والأمن هنا يرادف الإنتاج في هذه الحال ولا منطوي على أية دلالة سلبية من قبيل الدفاع الانكفائي على نحو ما قد يظن أو ما قد توحي به عبارة الأمن. فحينما يتعرض أمن ثقافة ما لخطر الاستباحة والعنف الرمزي من مصدر من مصادر التهديد الخارجي فيحمل المجتمع الثقافي على استنفار قواه ودفاعاته الذاتية لصون أمنه ومجاله الرمزي السيادي من خطر العدوان[16].

وبين الدول، بعضها البعض، ديناميات التعايش والتحاور والتفاعل الإيجابي والاعتماد المتبادل، ثم ديناميات الصراع والاحتكاك العدواني والصدام، حين تترجح كفة الأولى، تتفتح المجتمعات والدول والثقافات على بعضها من دون هواجس أو تحوطات متوجسة. أما حين يميل الميزان إلى كفة التناقض.

مفهوم السلم المجتمعي:

هو حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه وبين شرائحه وقواه. ومن أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه، بينما اهتراؤها دلالة سوء وتخلف. ومن هنا فإن السلم حالة تعبر عما فطر الإنسان عليه من العيش في تآلف ووئام داخل المجتمع البشري، فالحاجة إلى السلم ضرورة لاستمرار الحياة وعمارة الأرض، وانعدام السلم يؤدي إلى القلق والاضطراب، ويحول دون الاستقرار. كما أن السلم المجتمعي ثمرة حسن الخلق، فحسن الخلق يوجب التآلف والتواد والتحاب، وسوء الخلق يثمر التباغض والتحاسد والتدابر.

كما أن السلم المجتمعي أو الاجتماعي هو ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار، واحترام الرأي الآخر وتقبل تعايش الأقليات مع بعضها وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف، ويتغذى السلم المجتمعي بتوافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في

مجتمع ما، أو بين مجتمعات أو دول، ويراد به توافر الأمن والاستقرار والتعايش بين أفراد المجتمع في الدولة والعدل بينهم في الحقوق والواجبات، ويخلص إلى أن إعمال السلم المجتمعي على الدولة والأفراد له بالغ الأثر في بناء المجتمع والمحافظة عليه وصون مقدراته.

فالأخلاق الفاضلة تمثل العناصر التي يستمد منها المجتمع قيمته وثقافته، ولذلك فهي تؤلف بين الأفراد على اختلاف شخصياتهم، وهو ما يحفظ للمجتمع استمراره وتطوره. كما أن الحاجة إلى السلم ضرورة لاستمرار الحياة وعمارة الأرض، وانعدام السلم يؤدي إلى القلق والاضطراب، ويحول دون الاستقرار ولذلك كانت حالة عدم الأمن من علامات الساعة.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية:

The second Requirement: theoretical approaches:

سيحاول هذا البحث فيما يلي التطرق لأهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن القيمي، ومنذ البداية يمكن الانطلاق من مسلمة خلاصتها عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الأمن، وهو راجع لتنوع مدارس الدراسات الأمنية، واختلاف كيفية طرح كل مدرسة على حدة لمفهوم الأمن من قبل المفكرين والباحثين في هذا الميدان. كما أن مفهوم الأمن مثل السلام والعدالة، هو مفهوم متنازع عليه جوهريا، أساسيات هذا المفهوم هي طرح الأسئلة حول: ما أهداف الأمن أو مرجعيات الأمن، من يوفر أمننا، ولمن يقصد هذا الأمن، الأفراد، الجماعات، الأمم، الدول، الأقاليم، العالم، أو حاجات معنوية مثل القيم؟

ووفقا للمنظرين فإن الأمن القيمي يمكن تصنيفهم لنظريات ثلاث هي[17]: النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية والنظرية المثالية، ووفقاً للواقعية فإن مفهوم الأمن يرتبط بالقوة والهيمنة والمصلحة الوطنية والأمن القومي.

و تمشياً مع النظريات الوضعية، التي حافظت على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولها الحق في احتكار وسائل العنف، فإنها تؤكد على أن الوضع القائم هو شيء معطى مسبقاً، وترى بضرورة أن يرتكز المفهوم التقليدي للأمن على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن.

ووفقا للمدرسة الواقعية فإن أفكارها قد سيطرت على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد، حيث ركزت على اعتبار أن الدولة الوحدة الأساسية للتحليل وبالآتي فهذه الأخيرة تتحمل مهمة ضمان أمنها وحماية سيادتها. وترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب ويمكن أن يستمر هذا السلام إذا حافظت الدول على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد أي هجوم من قبل القوى المعادية. وتعتبر أفكار تومسا هوبز *Thomas Hobbes* من أهم المرجعيات الفكرية

للمدرسة الواقعية، فعلى حد تعبير هوبز أن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون، وبالآتي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية.

ويرى الواقعيون أن الأمن يرتبط بشكل مباشر بالدولة بما أنها الفاعل الرئيس، فالأمن هو الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة. ومن هنا تعمل الدول على زيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها وإنما من أجل الدفاع عن أمنها.

وترى الواقعية الجديدة *Neurealism* أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وتركز كذلك على أولوية الأمن *Prierity of Security* أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، وبالآتي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى ويفتقد لسلطة مركزية.

ويعتبر جون هيرز *John Herz* أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية *Security Dilemma* عام **1950**، فالدول ذات السيادة تتسلح لتصبح أكثر أمنا حتى تزيد من مستوى الحماية لها[18]، والذي بات ينصرف لأمن الفرد كإنسان، فضلاً عن أمن الوطن. وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، بحيث يصبح من أولويات الأمن هو الحفاظ على الإنسان في دولة ما، بحيث يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي.

في حين تعتبر النظرية الليبرالية نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم والتعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار إمانويل كانط للسلام الديمقراطي، وبالنسبة لليبراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وإن كان دورها أساسيا لضمان الأمن. كما أن مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية[19].

وفي خطوة أكثر تقدماً ترى الليبرالية أن تحقيق الأمن لا يهدف الأمن العسكري فقط بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية، وعليه وجود فاعلين غير الدولة[20]. وانبثق عن الرؤية الليبرالية الرؤية المثالية التي تعتمد في تحقيق الأمن على مؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن دور الدولية، ليعيش المجتمع الدولي في سلام وأمن قيمي.

ويؤكد هذا الرأي الليبرالية المؤسساتية الجديدة، التي تركز على تعزيز التعاون من أجل تفادي انعدام الأمن المتأصل في نظام الدولة التي تسودها الفوضى، فإن خلق القواعد المشتركة ومعايير أنظمة السلوك يفترض تقويض الفوضوية من السيطرة على التفاعل الدولي لتوليد قدر أكبر من الأمن فيما بين الدول.

أما بالنسبة للنظريات ما بعد الوضعية فإن مدرسة كوبنهاجن قد نادت بضرورة توسيع الأجندة الأمنية، وقد تجاوبت مدرسة كوبنهاغن مع هذه التغيرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة فضلاً عن انتفاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية والتطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الدولية الحكومية/غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات.

ويعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان في توسيع مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من أنه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته. وترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة. كما تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب أي عملية الاستخدام المتكرر لإظهار حدث ما على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء المادي أو المعنوي، وتتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة.

كما تعد النظريات النقدية للأمن بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة الفرانكفورت من أمثال ماكس هوركهايمر *Max Horkheimer*، وتيودور أدورنو *Theodore Adorno* ، ويورغن هابرماس *Jurgen Habermas* ، وهي نظرية تدعى أن لها الأدوات التحليلية الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي، فالأمن بمعنى الانعتاق هو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التعليم[21].

وفي خطوة متقدمة نسبياً ظهرت النظريات الحديثة التي طورت من رؤية الباحثين للأمن بشكل عام، ويأتي على أولويات هذه النظريات النظرية البنائية التي ترى أن بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية، كما أن الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والأيديولوجية والهوياتية وهي قادرة أن تصيغ هوية النظام الدولي مستقبلا.

وفي هذا الإطار ترى النظريات الأمنية النسوية أنه يجب إعادة النظر في الاحتياجات الأمنية من خلال التقليل من استخدام القوة العسكرية، ويعتبر نهج تيكنر *Ticnker* الأكثر انتشارا داخل الدراسات الأمنية النسوية هذا النهج فيه العديد من القواسم المشتركة مع الدراسات النقدية للأمن وكذلك مقارنة الأمن الإنساني في الدعوة لتوسيع الكائن المرجعي للأمن ليشمل "النساء" وقطاعات أمنية غير عسكرية. أما أنلو *Enlo*فتجادل بأن ممارسات العلاقات الدولية التقليدية تجعل من المرأة غير آمنة وعرضة للعنف وجعلها جزء لا يتجزأ من هذه الممارسات السياسية المعاصرة، من خلال الحد من المساحات السياسية للمرأة وبالآتي فهو دليل على التفرقة الاجتماعية الواضحة بين الجنسين.

وفي ضوء ذلك يصبح – من وجهة نظر البنائيين – القطاع العسكري ليس المحدد الوحيد للأمن بل هناك عدة قطاعات يمكنك تحديد الأمن من خلالها كالقطاع السياسي، الاقتصادي والقطاع الاجتماعي. في حين تعتبر النظرية النقدية أن الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن. ويصبح الرهان على قوى اقتصادية واجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره الحقيقي وليس الدول بصفة مطلقة، كما أن الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن. وبالآتي يجب أن يحدث تغيير في إدراكات وضمائر الأفراد والتخلي عن الحرب وتطوير آليات السلام.

وعلى ذلك تصبح النظرية النقدية بمثابة أداة تبريرية وأداة للتحول في التغير في السياسات الأمنية، كما أن مفهوم الأمن هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل يتعداها إلى عوامل أخرى كالبيئة والهوية، من أجل إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والتنمية.

ومع ازدياد موجات العولمة ظهر تطور لمفهوم الأمن القيمي حيث أصبح يعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، ليشمل القيم والوطنية وسلامة السكان، والرفاه الاقتصادي والمعيشي حيث ظهور مهددات خارجية للأمن القيمي لدولة ما، وأصبح التهديد ضد أمن الشعوب والأمم لا يأتي من القوات المسلحة للدولة، وإنما من الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، ندرة الموارد، والصراع العرقي والثقافي، والإرهاب والأمراض والأوبئة.

المبحث الثاني

Section Two

الأمن القيمي: الأبعاد والتحديات

Value Security: Dimensions and Challenges

ويتم مناقشة ذلك في صورة مطلبين هما: أبعاد الأمن القيمي، تحديات ومعوقات الأمن القيمي وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: أبعاد الأمن القيمي:

The first requirement: the dimensions of value security:

إنَّ الأمن القيمي مفهوم متعدد الأبعاد، تتحدد أبعاده وتصنف حسب الطبيعة العلمية والمرجعية البحثية التي تتناول الأمن القيمي بالبحث والدراسة. ومن هنا تتجسد أبعاد الأمن القيمي في الاهتمام بالأفكار والمعتقدات إلى جانب المهارات العقلية الإيجابية في التفكير وأيضا التفاعلات الاجتماعية القائمة على الحوار والتسامح. ويتشخص ذلك في الأبعاد الاتية:

1. البعد الديني: حيث يمثل الدين عاملا مهما في توجيه الفكر الإنساني، ومدخلا قوي التأثير في تغيير قناعات الناس وأفكارهم ومعتقداتهم.
2. البعد الوطني: يعد الوطن هو المكان الذي يتحقق به احتياج الإنسان للسكن والطمأنينة والأمان والانتماء الجسدي والنفسي. ويتمثل هذا البعد في صحة أفكار ومعلومات الأفراد عن وطنهم وسلامتها، ولحمل مسئوليتهم تجاهه، ومتابعة أحداثه وقضاياه المهمة.
3. البعد الثقافي: الواقع أنه لا يتحقق الأمن الفكري للإنسان إلا إذا تحقق انتماؤه الثقافي بشكل صحيح، وذلك بأن يعتز بمقومات هويته الثقافية وفي مقدمتها اللغة والدين.
4. البعد العقلي: حيث يعد البعد العقلي من الأبعاد المهمة التي يجب الاهتمام بها في تحقيق الأمن القيمي لدى الشباب، والذي يتمثل في القدرة على جمع المعلومات والأفكار الصحيحة والنافعة وتبادلها وإنتاجها ونشرها، وتشجيع الأعمال المبتكرة والمبدعة، والبعد عن التعصب الفكري والتحيز في التفكير.
5. البعد التفاعلي: للبعد التفاعلي أهميته في تحقيق الإنسان لأمنه القيمي، ويتمثل ذلك الالتزام في آداب التفاعل والحوار مع الآخرين، والبعد عن الحوار غير الهادف أو غير الموضوعي.

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات الأمن القيمي:

The second requirement: challenges and obstacles to value security:

مع دخول العصر الرقمي، أصبح من السهل ترويج أفكار هدامة مزعزعة للأمن القيمي، ومن أهم هذه التحديات ما يلي[22]:

1. مهددات دينية: حيث القصور في فهم النصوص الشرعية وتعاليم الدين وضعف ثقة الشباب بآراء العلماء الثقات وفتاويهم، وتقبلهم لآراء آخرين ليسوا أهلا للفتوى أو محلا للثقة. ويترتب على ذلك انتشار المواقع الإسلامية المنحرفة التي تحمل صفة الإسلام، وتفشي الأفكار الإلحادية، والتجسس على بيانات ومعلومات تخص الغير، وغسيل الأموال، ومشاهدة المواقع الإباحية التي تدمر المعايير الأخلاقية والقيم الفاضلة، ونشر أفكار منحرفة ومشحونة بالكراهية ونبذ الآخر.
2. مهددات اجتماعية: وذلك في صورة مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي كان مفروضا أن تقوي علاقة المواطن بدولته وبوطنه. ويتمثل ذلك في ظهور الخلل في التواصل بين الآباء والأبناء، وشكلية العلاقات وسطحيتها وتفسخ العلاقة بين الوطن والمواطن.
3. مهددات اقتصادية: تمثل المعوقات الاقتصادية من تضاؤل فرص العمل وتدني الأجور والعنف بمجال العمل، إضافة لتخلف الرقمية، وحتى لو وجدت وسائل تواصل اجتماعي لدى بعض الشرائح فإنها تتسم بالاستخدام السيئ للتكنولوجيا وخاصة شبكة الإنترنت مثل الجرائم المالية كالقمار وغسيل الأموال، وجرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية، وتزوير البيانات وكلها تهدد الأمن القيمي.
4. مهددات سياسية: من المفيد القول بأن ممارسات الدول تجاه شعوبها تخلق نوعاً من ضعف الولاء والانتماء، وهو ما يخلق خلخلة في الأمن القيمي حيث يتجه تفكير المواطن للإرهاب الإلكتروني الموجه ضد الوطن كتعبير عن المشاركة السلبية من المواطن تجاه وطنه.
5. مهددات ثقافية: حيث يرتبك تفكير ووعي المواطن، نظراً لضعف ضوابط التنشئة الثقافية والإعلامية، نظراً لتعدد الرؤى المنبثقة عن وسائل الإعلام الخاصة والعامة، وتنوع أيديولوجياتها سواء الرسمية أو غير الرسمية، مما يهدد الهوية الثقافية والقيمية، لينعكس ذلك على البوصلة التي تحدد توجهات المواطن، فيضطرب الفكر وتهتز الثوابت الثقافية، ويقع المواطن في حيرة من أمره، مما يهدد حاضره بل ومستقبله[23].

وبنظرة أخرى لتحديات الأمن القيمي يمكن التطرق لضعف الاستقرار المالي[24]، حيث الأزمات المالية التي عاشتها الدول، ولا تزال تعيشها خاصة في حروب روسيا وأوكرانيا، إضافة لضعف الأمن الوظيفي

وعدم استقرار الدخل خاصة أعقاب الحروب والصراعات الخارجية والداخلية، فضلاً عن ضعف الأمن الصحي حيث ظهرت موجات من نشر الأوبئة والفيروسات البيولوجية كما حدث مع أزمة كورونا، كل ذلك عمل على ضعف الأمن الثقافي، حيث تصبح الهويات مهددة بالغزو الثقافي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار خطاب الكراهية خارج وداخل الدول، وبين شرائح المجتمع، مما يؤدي لتفكك النسيج الاجتماعي.

ومن هنا ظهرت أنماط جديدة للأمن، غير الأمن السياسي أو الفكري، حيث لم يعد ميدان الأمن قادرا على التعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وامتد الأمن ليشمل قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وهو ما يشير للأمن القيمي. وفي إطار ذلك تظهر مهددات للأمن القيمي حيث استنساخ فكري وتنميط حضاري تقوم به القوة المسيطرة الغالبة.

المبحث الثالث

Section Three

دور الأمن القيمي في السلم المجتمعي

The role of value security in community peace

ويتناول البحث ذلك في صورة مطلبين هما: الأمن القيمي وتحقيق السلم المجتمعي، الأمن القيمي ونشر الوسطية والاعتدال، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأمن القيمي وتحقيق السلم المجتمعي:

The first requirement: value security and the achievement of community peace:

الواقع أن الأخلاق تنظم الحياة من الناحية العملية من أجل الحياة الخيرة مع الغير أيا كان هذا الغير إنسانا كان أم حيوانا أو غير حيوان من حيث ما ينبغي أن يكون عليه هذا السلوك كسلوك إنساني تجاه الغير، وذلك بناء على مكانته في الكون ومسئولياته التي يجب أن ينهض بها، وبناء على ما وضع له خالقه من أهداف في هذه الحياة.. النظام الأخلاقي ليس جزءا من نظام الإسلام العام، بل إن الأخلاق هي جوهر الإسلام وروحه السارية في جميع جوانبه، فالنظام الإسلامي عموما مبني على فلسفته الخلقية أساسا.

ويمكن تناول الموضوع على النحو الآتي:

دور الأمن القيمي في نشر السلم والألفة والمحبة:

يقاس رقي المجتمعات بالتقدم المادي والمخترعات الحديثة في هذا العصر، بينما وجدنا المجتمعات تزداد فيها معدلات الجريمة ويزداد فيها التقاطع والتدابير بين أفرادها، فما قيمة التقدم في مكان لا يأمن أحد على نفسه من الاعتداء بالقتل أو السرقة أو غيرها، إن سيادة القيم الأخلاقية وإشاعة السلم يجب أن يكون المقياس الأول في الحضارة. كما أن سيادة القيم الأخلاقية يحافظ على تماسك المجتمع وتلاحمه، ومتى انتشرت المحبة والألفة صار المجتمع آمنا مطمئنا يفيض تراحما وتواصلا وتعاونا على البر والتقوى.

ومن بين القيم الأخلاقية العامة للفرد والمجتمع التي تنشر السلم والألفة والمحبة ما يلي:

القول الحسن: لا نبالغ إن ادعينا أن أهم القيم الأخلاقية التي تنشر الألفة والمحبة هي القول الحسن، فينبغي للإنسان أن يكون قوله للناس لينا، ووجهه منبسطا طلقا مع المسلم والكافر والبر والفاجر، والسني والمبتدع، شرط عدم المداهنة، أو التكلم معه بكلام يظن أنه يرضى مذهبه. كما نبه الدين المؤمنين على التزام الدعوة للبر وقول المعروف في المجالس الجانبية والمباحثات السرية، وهو ما يحقق نفع الناس وأمن المجتمع فيجب على المتناجيين مراعاة هذا الجانب، وأن يكون رأيه مصاحباً للتقوى والبر في السر والعلن، فالله يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور.

العدل والإحسان: العدل هو المساواة في المكافأة إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، والإحسان أن يقابل الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه. وقد أمر الله تعالى في كتابه الكريم بالعدل والإحسان في آيات عديدة ومن أجمع الآيات، قوله تعالى: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) النحل: **90**. ولقد عالج الإسلام الأمراض الإنسانية الحائلة دون عمل الخير. كالحقد والحسد والغل والأنانية وهيّأهُ لكبح جماح الطمع، وتنمية جانب الخير، ليحف المجتمع الأمن والأمان، والبركة والنماء، وتنتشر الألفة بين أبنائه في تعاملهم.

التناصر: وهو التعاون على العدو، يقال: نصره بنصره نصرا إذا أعانه على عدوه وشد منه؛ لأن كل واحد من المتناصرين ناصر ومنصور. ومن شأن الأفراد في المجتمعات التعاون والتكافل والتناصح والتكاتف فإذا سلمت النفوس من الحسد والبغضاء والغل، تحققت المودة والألفة وامتنعت الفرقة والتخاذل ووجب التناصر. وأعاد رسول الله تغيير مفهوم النصرة التي تقتضيها الأخوة بأنها منعه عن الظلم.

المساواة في الحقوق والواجبات: المساواة أن يكون للمرء مثل ما لأخيه من الحقوق وعليه مثل ما عليه من الواجبات دون زيادة أو نقصان. وهذه المساواة في الإنسانية أعلاها القرآن الكريم حين كرم بني آدم جميعا، قال تعالى: (وقد كرمنا بني آدم) الإسراء: **70**. وتقرر الأخلاق الإسلامية أن لجميع الناس على اختلاف

ألوانهم وأنسابهم وألسنتهم أصلهم الواحد الأسرة الأولى أبيهم آدم وحواء، فلا مكان للتناحر والخصام وإنما التعارف والتآلف.

كما أن الاختلاف لم يكن يوما داعيا للنزاع والشقا ق، بل أراد الله لهم الاختلاف لأن التنوع يقتضي التعاون بين الجميع فكل يقضي حاجة أخيه، ولا يقضي إلى التنازع، فإن رغيف الخبز مر بسلسلة من البشر من زارع لحاصد لطاحن لخابز وهكذا فلا أحد يستطيع أن يقوم بكل حوائجه مهما بلغت مهارته، والمفاضلة إنما هي بالتقوى وهكذا يوزن الجميع بميزان واحد وتسقط جميع الفوارق من الجنس واللون، والله عز وجل هو الأعلم بالأتقى منكم فهو المطلع على الخفايا والقلوب.

المطلب الثاني: الأمن القيمي في نشر الوسطية والاعتدال:

The second requirement: Value security in spreading moderation and moderation:

خطا الإسلام خطواته لتماسك المجتمع لحمته وسداه بالعدل والإحسان وإزالة الفوارق والمساواة، ثم هو يحفظ الاعتدال الفكري والوسطية في التعامل مع المخالف ويتأكد ذلك بما دعا إليه من الأخلاق التي تسهم في نشر الوسطية والاعتدال وكان الشعار الثابت والقاعدة العلاقات الإنسانية مع المسلم وغيره[25]، ومن أبرزها ما يأتي:

التوسط والاعتدال وترك الغلو: وقد قرر رسول الله يسر الدين ونهى عن الغلو حتى في العبادة وأمر بالقصد فيها، خشية الانقطاع والعجز أو الملل المؤدي للنقيض وهو ترك العبادة جملة. فإذا كان الدين يسر فلا يكلف أحد نفسه ما لا يطيق، وألزموا التوسط في الأعمال وقاربوا فيها الكمال إن لم تبلغوه، واستعينوا بأوقات النشاط. وتتحقق الوسطية بالتوسط بين طرفي النقيض والقصد فلا يذهب مذهب الشدة، ولا يميل إلى الانحلال بل يتوسط ويعتدل منهجا ومسلكا كما هو وصف الإسلام وأمة الإسلام.

الاجتماع ونبذ الفرقة: لما كان الإسلام دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها، دعا الناس إلى الاجتماع تحته (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) آل عمران: **103**. وكما حث أتباعه على تكثير سواد ودعوة الناس إليه أحاط دعوته بسياج يمنع أصحابه من أبعاد بعضهم بعضا من الدين. فمن رمى أخاه بالكفر إن لم يكن أهلا لذلك لا يبعد أن يكون هو الكافر، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قال الرجل لأخيه يا كافر، فقد باء به أحدهما"[26].

الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة: أمر الله تعالى نبيه أن يدعو الناس بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وهذه الأساليب الثلاثة لتناسب المدعوين من الناس، فلكل فئة طريقة

دعوتها، يراعى فيها حال المدعو ويقابل الفكر بالفكر، قال تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) النحل: 125.

الدفع بالتي هي أحسن: دفع جهالة الجاهل وسفاهة السفيه بأفضل الطرق من الصفح والمداراة، والقول اللين والبعد عن العنف، منهج للتعامل يفضي إلى انتهاء العداء. كما أمر الله تعالى بمصانعة شيطان الإنس ومداراته بإسداء الجميل إليه، ليرده طبعه عما هو فيه من الأذى، وأمر بالاستعاذة به من شيطان الجن لأنه لا يقبل رشوة ولا يؤثر فيه جميل[27].

وعلى هذا الأساس يتضح أثر الأخلاق في نشر التوسط الذي هو سمة الأمة وضرورة دينية، وكم جلب الغلو فساد الأديان وفرق الناس شيعا، وأصابهم بالشتات في الأفكار، وكل هذه الأمور تؤثر في السلم المجتمعي بالسلب، وكانت هذه الأخلاق تمثل سياجا من الضمانات للمحافظة على السلم المجتمعي.

المبحث الرابع

Section Four

مؤسسات التنشئة الاجتماعية والأمن القيمي

Institutions of socialization and value security

ويتم في هذا المبحث مناقشة أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن القيمي كما يلي:

المطلب الأول: الأسرة.

المطلب الثاني: المدرسة.

المطلب الثالث: وسائل الإعلام.

المطلب الرابع: مؤسسات المجتمع المدني.

وذلك على النحو الآتي...

المطلب الأول: الأسرة والأمن القيمي:

The first step: the family and value security:

تتم التنشئة الاجتماعية من خلال مؤسسات رسميّة وأخرى غير رسميّة، تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن القيمي لدى المجتمع، ويمكن التطرق لهذه المؤسسات كما يلي:

*** الأسرة والأمن القيمي[28]:**

الأسرة هي جماعة اجتماعية تربط أفرادها روابط الدم والزواج، ويعيشون معاً في حياة مشتركة ويتفاعلون على نحو مستمر للوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لبقاء الأسرة، وهي التي يتعامل معها الفرد منذ صغره، ويكون لها دورٌ رئيسيٌ في تعليم الفرد الحب والانتماء لمجتمعه، كما تساعده في تكوين أخلاقه وإكسابه العادات والقيم المتنوعة، وهي على درجة كبيرة من الأهمية في التربية الأخلاقية وتنمية وتأصيل القيم الأخلاقية في مراحل نمو الفرد المختلفة وخاصة في مرحلة الشباب عن طريق تلقين المبادئ الأخلاقية بأساليب أمرية وتحذيرات خطابية، وذكر أنواع الفضائل الأخلاقية وأنواع المحرمات والرذائل.

كما تقوم بغرس العقيدة الدينية في نفوس الشباب منذ الصغر وذلك من خلال الحكمة والموعظة الحسنة، ومعرفة الشباب بالعقيدة من خلال الإيمان بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، والتسليم لله تعالى في القضاء والقدر، والالتزام بالأوامر والتكاليف الشرعية من خلال ممارسة الشعائر الدينية وأداء الفرائض، ولا تتخاذل الأسرة عن محاسبتهم إذا قصر فرد من أفرادها في ذلك.

كما أن للأسرة دوراً كبيراً في الحفاظ على اللغة العربية لأنها من أهم مقومات المحافظة على الأمن الثقافي لدى الشباب، فضلاً على أنها أداة التفكير والإبداع والحفاظ على ثقافة الأمة من التهديدات الموجهة إليها. والواقع أن الأسرة تعد من أهم مؤسسات المجتمع الذي يتفاعل معها الفرد، ويكتسب من خلال هذا التفاعل معالم شخصيته، وتتكون الاتجاهات والقيم والعادات وأنماط السلوك في السنوات الأولى من عمره، فضلاً عن إكسابه الأنماط الثقافية السائدة في مجتمعه، حتى يتمكن من الشعور بالأمن والاستقرار والتكيف مع المجتمع الموجود به[29].

وفي هذا الصدد يمكن للأسرة أن تعمل على خلق الوعي الاجتماعي بقضايا الوطن من خلال التنشئة على إرشاد الصغار في عملية بناء وتنمية شخصياتهم الأساسية ومواقفهم وقيمهم، حيث تعمل الأسرة على تنمية وإكساب أبنائها معايير المواطنة الصالحة وذلك في إطار تنشئة هؤلاء الأبناء على الفضائل والقيم التي تجعل الفرد مواطناً صالحاً في المجتمع الذي يعيش فيه كالمحبة والتعاون والإخلاص وإتقان العمل وغيرها، حتى يدرك مسؤوليته والتزاماته تجاه وطنه، مع غرس مفاهيم حب الوطن والانتماء في نفوس الأبناء بالشكل الصحيح الذي يتمتع فيه بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطنه. كما يمكن للأسرة أن تعمل على غرس ثقافة المشاركة السياسية لدى الشباب من خلال المشاركة في الاجتماعات أو المناقشات السياسية الهامة داخل الأسرة، أو خارجها كممارسة حق التصويت أو الترشيح في الانتخابات السياسية العامة أو المحلية، فيكون بذلك محافظاً على أمنه القومي مما يشتمل على أمنه القيمي في ظل

تحديات العولمة السياسية التي تستهدف هدم النظم السياسية في البلدان النامية، كما أن الأسرة لها أثر فعال ومؤثر في توعية أبنائها وإكسابهم مبادئ حقوق الإنسان[30].

وذلك من خلال إكساب الشباب مبادئ حقوق الإنسان والمتمثلة في العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وحق الإنسان في المأكل والملبس والمسكن اللائق، وكذلك الحق في التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية وسائر حقوق الإنسان الأخرى إنما تحميهم من الانحراف وارتكاب الجرائم المتنوعة الضارة بأنفسهم وبالمجتمع الذي يعيشون فيه. ولقد بينت الدراسات الجارية في هذا الميدان أن العلاقات الديمقراطية المتكاملة التي توجد داخل الأسرة تؤدي إلى تحقيق التوازن التربوي والتكامل النفسي في شخص الأطفال، كالجرأة، والثقة بالنفس، والميل إلى المبادرة، والروح النقدية، والإحساس بالمسئولية، والقدرة على التكيف الاجتماعي.

كما أن الأسرة تلعب دوراً أساسياً ومركزياً في نشر قيم التسامح والأمن الفكري وذلك من خلال التربية الفكرية الصالحة للأبناء، من خلال ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقداتهم وأفعالهم وأقوالهم، وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة، وتحصيلهم ضد التأثر بدعاة الانحراف الفكري، وفي مواجهة ما يبث من انحرافات فكرية وعقدية عبر وسائل الإعلام، ومراقبتهم للتعرف على توجهاتهم الفكرية من أجل تهذيبها في مرحلة مبكرة.

المطلب الثاني: المدرسة والأمن القيمي:

The second requirement: school and value security:

حينما ينتقل الطفل للمدرسة يبدأ في دخول المجتمع الكبير حيث يتوجب عليه أن يعيش فيها تحت سلطة نظام اجتماعي، فمنها يبدأ في تعليم ما ينعكس بالضرورة على سلوكه وطبعه وتكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه، ومنها ينعطف نحو المستقبل مزوداً بالقيم والمفاهيم التي تقوده في مسيرته وتحدد إلى حد كبير دوره في هذا المجتمع. ومن هنا يبرز دور الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها المعنية في ممارسة نوع من الرقابة على عملية تصميم المناهج بحيث لا تتناقض مع مبادئ التربية السليمة والمصلحة الاجتماعية[31]. و انطلاقاً من كون التعليم له دوره الفعال في مواجهة أخطار العولمة التي تواجهها المجتمعات، فالنظام التعليمي يعمل على الحفاظ على هويتنا، من خلال تعميق الهوية وغرس الانتماء والولاء للوطن ثم للأمة الإسلامية، وفي الوقت نفسه المحافظة على أمن المجتمع من أخطار العولمة[32].

وغير خاف ما يمكن أن يكون من تأثير قوي لمؤسسات التربية على تنشئة الأطفال والشباب على الوعي بالأمن القيمي، فهذه المؤسسات تغرس القيم الثقافية، وتشكل شخصية الفرد في ضوء ثقافة المجتمع

وأهدافه واتجاهاته والقيم والعادات المتعارف عليها، حتى يتحقق الولاء والانتماء للمجتمع في ظل التحديات المعاصرة، وعليه يمكن القول بأن التنشئة الاجتماعية السليمة من متطلبات تحقيق الأمن القيمي[33].

وفيما يتعلق بدور المدرسة بتحقيق الأمن القيمي، فإنه من المسلمات القول بأن التعليم لا يقتصر على مجرد شحن العقل بأفكار ومفاهيم نظرية، بل يجب أن يقدم أسلوبا ونموذجا للسلوك وأداة هذا التعليم هي المدرسة وما تحويه من مناهج وما تدرسه من مواد. كما تستكمل المدرسة مهمة الأسرة في النضوج السياسي والاجتماعي للطفل بوصفها منظمة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة، يتعلم فيها الطفل النظام، ويتعلم حقوقه وحقوق الآخرين وواجباته نحو المجتمع والناس، ويتعلم الالتزام بمعايير المجتمع وقواعد الديمقراطية، وأدب الحوار واحترام المعلم بوصفه بديل الأب من ناحية وممثل السلطة من ناحية[34].

ويتم ذلك من خلال المقررات الدراسية والمكتبية والأنشطة الطلابية وفكرة الحكم الذاتي ومناقشة الأحداث والموضوعات السياسية. فالمقررات الدراسية تتضمن الاتجاهات الأيديولوجية السائدة في المجتمع، وتمثل وجهة نظر الدولة وسياستها، وهي تسعى إلى ربط الطفل بوطنه وجعله محور تفكيره. فالمدرسة هي مجال للاختيار وتقوية الحس النقدي والإبداعي لدى الطفل، وليس لتعلم جميع الأفكار والنظريات حتى في المجتمعات الديمقراطية، ففي ظل هذه الأخيرة فإن التعبير السائد بأن جميع الآراء تحترم غير صحيحة، فما يتم هو التعبير عن الآراء والأفكار والدفاع عنها والتصويت لها أو ضدها، فالجميع يتمتع بنفس الضمانات الحمائية، غير أن هذا لا يعني أن جميع الأفكار يتم احترامها إذا كان المقصود هنا قبول الآراء بدون نقدها أو رفضها[35].

ففي الديمقراطية جميع الأشخاص يتم احترامهم على قدم المساواة ولكن ليس جميع الآراء، والمشروع المجتمعي الذي يجب أن تراهن عليه المدرسة هو مشروع يهدف إلى ترسيخ حق الاختلاف في الناشئة، وليس اختلاف الحقوق، وهذه النظرة للتسامح تتطلب تعلم نسبية قبول بعض الثقافات والمعتقدات، فيمكن ممارستها والتعايش معها شريطة أن لا تتعارض مع القوانين أو حقوق الإنسان، وأن يكون لدى الناشئة القدرة على قبول رفض الآخر لأفكارهم ومعتقداتهم، فأن يكون الإنسان متسامحاً يعني القدرة على العيش مع الذين ننتقدهم ومع الذين ينتقدوننا[36].

المطلب الثالث: وسائل الإعلام والأمن القيمي:

The third requirement: the media and value security:

المقصود بوسائل الإعلام هنا: الرسمية للدولة والخاصة سواء كانت قنوات تليفزيونية، أو ضمن وسائل التواصل الاجتماعي. والمقترحة هو أنها تشير إلى كافة أوجه الأنشطة الاتصالية التي تستهدف تزويد

الجمهور بالحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمشكلات بطريقة موضوعية بما يؤدي إلى خلق درجة ممكنة من الوعي والمعرفة والإدراك الشاملة لدى فئات الجمهور. وهي تعكس جوانب الثقافة العامة في المجتمع، كما تشبع الحاجات النفسية مثل الحاجات إلى المعلومات والتسلية والترفيه والأخبار، ودعم الاتجاهات النفسية، وتعزيز القيم والمعتقدات أو تعديلها، والمساهمة في تشكيل اتجاهات المواطنين من خلال تشجيعهم على ممارسة حرية التعبير عن الرأي، وذلك لتحقيق الأمن والانتماء للوطن[37].

ومع موجات العولمة أصبحت تثير العولمة في الإعلام ووسائله في العصر الراهن تغيرات عديدة في نمط الحياة وفي القواعد والقيم والمعايير الاجتماعية والهوية الثقافية وذلك من خلال السيطرة الإعلامية الغربية بأحداث التكنولوجيا الحديثة في مجالات الاتصالات، حيث ساهمت في إحكام السيطرة على المعلومات وتعميقها بالنسبة للثقافة الجديدة حتى تعتاد الشعوب عليها وعلى مشاهدتها، واتخاذها أسلوبا للحياة العصرية، ويفرضون على الدول النامية ما يريدون بثه أو نشره، دون أن يتحقق حوارٌ ثقافيٌ متكافئٌ، وهو ما سيؤثر تأثيراً سلبياً على الأمن القيمي لأنَّ كل ما توجه وسائل الإعلام الغربية إلى الشباب مرتبط بالثقافة الغربية والعمل على طمس الذاتية الثقافية الوطنية.

ومن هنا أصبح لزاماً على وسائل الإعلام المحلية أن تعمل على غرس العقيدة الدينية لدى الشباب وتنمية الوعي الديني لديهم، وذلك عن طريق برامجها الدينية أو القنوات المتخصصة في المجال الديني حيث تعمل على غرس أصول العقيدة من خلال توضيح جوانب الدين ومحاوره كالعبادة والنمو الروحي والأخلاق والقيم وغيرها، ووعيه الديني بالمعلومات الدينية غير الصحيحة التي تعرضها وسائل الإعلام الغربية. مما يسهم في تحقيق الأمن القيمي لدى الشباب على أساس أن الدين هو نظام الحياة الشامل الذي لا غنى عنه لتماسك المجتمع وتقدمه في ظل الهيمنة الثقافية الغربية الموجهة إليه.

كما يمكن القول بأن وسائل الإعلام لها دورٌ بالغ الأهمية في تحقيق المتطلبات الأخلاقية من خلال التمسك بالأخلاق والسلوك والقيم الأخلاقية. حيث يعمل الإعلام بوسائله المختلفة من أجل بناء الإنسان وتربيته وتهذيبه حيث إن وسائل الإعلام تقدم للشباب ما يرضي طموحاتهم للثقافة والمعرفة وينمي قيمهم الأخلاقية، وذلك من خلال ما تقدمه من برامج تعمل على إظهار السلوكيات والقيم الأخلاقية السليمة، وتقديم القدوة الحسنة والالتزام بها، حتى لا يرى الفرد من صور الفعل ما ينافي حقائق ما يتلقاه عن الدين وتعاليمه، مع عرض النماذج السلوكية الصحيحة التي تعمل على تكوين السلوك الأخلاقي والمبادئ والقيم الأخلاقية لدى الشباب والعمل على الالتزام بها في كافة المواقف الاجتماعية المختلفة التي يتعرضون لها في

الحياة، والتي تحميهم من السلوكيات والعادات الغربية التي يشاهدونها أو يقرؤون عنها في وسائل الإعلام المختلفة، والتي تؤدي بهم إلى الانحلال والانحراف الخلقي. وكذلك تدعيم حوار الثقافات بين الشباب، فمن خلال اهتمامها ينشر القيم والأخلاق، ونشر التعاون والسلام ونبذ العنف والإرهاب، وتعميق مبادئ العدل والتسامح في ظل الغزو الإعلامي والثقافي.

وفي إطار دور وسائل الإعلام في دعم الأمن القيمي فإنه يمكن أن تشارك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الشباب من خلال برامج وكتابات وأفلام تحث المواطنين على التحلي بالقيم الاقتصادية الهامة كاحترام الملكية العامة ودفع الضرائب وتشجيعهم على الاستهلاك الاقتصادي، كما تحثهم على تفضيل السلع الوطنية على السلع الأجنبية وغيرها، مما يسهم في توضيح الصورة أمام الشباب، ولا يكون عرضه للاتجاهات والأفكار والآراء الهدامة في الأمور الاقتصادية التي تستهدف عقولهم وتستهدف التأثير عليهم وتجعلهم غير قادرين على المشاركة الفعالة في المشروعات الاقتصادية الكبرى.

وتظهر فاعلية وسائل الإعلام في قدرتها على التحرك، حيث يوجد المستقبل أو الجمهور المستهدف في بيته أو مكتبه أو أي مكان يتجه إليه، تخاطب الكبير والصغير والمرأة والرجل، واحتلت لنفسها مكانا في كافة ميادين الفكر والتأثير من ثقافة وترويح وتسلية وتوجيه، وفق أساليب مستحدثة وتقنيات عالية، مما يجعل الإنسان يسلم عقله وعاطفته لجاذبية الوسيلة الإعلامية وبرامجها، لتقوم بدور الأب والمعلم، بل وأحيانا بدور الإفتاء والإرشاد، دون أن يدرك المتلقي أن ما تحمله الرسائل الإعلامية اليوم مشحون بقيم صاحب الرسالة يسعى لإحلالها محل القيم القائمة إذا كانت هذه القيم القائمة تتعارض مع أهدافه ومراجعه وتشير الدراسات العلمية في هذا الصدد إلى أن أجهزة الإعلام تلقي بظلالها على الطفل المعاصر إيجابا أو سلبا، حتى أنه يصعب عليه أن يفلت من آثارها.

المطلب الرابع: منظمات المجتمع المدني والأمن القيمي:

Fourth requirement: civil society organizations and value security:

تبنى البنك الدولي تعريفا للمجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة: "يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية.

ورغم تعدد واختلاف تعاريف المجتمع المدني فإن معظمها يركز على مقومات أساسية يستند إليها في وجوده مثل الطوعية والتنظيم والاستقلال عن الدولة وخدمة الصالح العام، وعدم السعي للوصول للسلطة، وعدم اللجوء للعنف. والواقع أنه تسهم مؤسسات المجتمع المدني كالتنظيمات الاجتماعية والجمعيات الأهلية في تنمية الشعور بالمسؤولية من خلال جوانب التكليفات الدينية، وكيفية محاسبة النفس في ضوء ما شرع الله سبحانه، والتمسك بالقيم الدينية لتربية الأبناء.

كما أن اهتمام التنظيمات الاجتماعية والمهنية بتنمية القيم الأخلاقية لدى أعضائها، يكتسب الإنسان بجوانب الرشد والقدرة على ممارسة الحرية ومحاسبة نفسه على عمله. فالجمعيات والتنظيمات بوسائلها المتعددة تجعل الشباب قادرا على التمسك بالأخلاق وضرورة التربية الأخلاقية وتنمية القيم الأخلاقية في مواجهة كل ما يشاهده من القنوات الفضائية أو شبكات الإنترنت وغيرها، من أمور منافية للقيم والأخلاق والعادات والتقاليد في المجتمع.

كما تشارك مؤسسات المجتمع المدني كالمجموعات الاجتماعية المؤطرة بدور هام في تربية وتنشئة الشباب تنشئة اجتماعية سليمة منذ الصغر، حيث عن طريق ندواتها أو محاضراتها يمكن أن تساهم بفعالية في إكساب الشباب الخبرات والمهارات الاجتماعية، وتغرس فيهم البعد الثقافي والاجتماعي الذي يميز المجتمع، مما يحافظ على الذاتية الثقافية للمجتمع من لغة وتراث وعادات، ويصبح الشباب قادرين على الحفاظ على أمنهم الثقافي بعيدا عن تهديدات العولمة الثقافية. وعليه تسهم مؤسسات المجتمع المدني بدور كبير في إكساب الشباب معايير المواطنة الصالحة، وتنمية المشاركة السياسية لديهم.

ونظراً لما تقوم به هذه المؤسسات من أدوار تساهم في إكساب الشباب مبادئ حقوق الإنسان، فإن هذه المؤسسات في دورها بإكساب الشباب مبادئ حقوق الإنسان، يجعل منها أداة لتحقيق الأمن والاستقرار للشباب داخل المجتمع من خلال معرفة جميع الحقوق الإنسانية التي تكفل لهم الحماية والحق في ظل هيمنة الثقافة الغربية.

وخلاصة ذلك أن التنشئة الاجتماعية لها دور جد هام لتحقيق الأمن القيمي، لأنها ترتبط بالفرد منذ طفولته إلى شبابه والتي تعد أهم المراحل التي يتم فيها الاكتساب والذي يكون مفيدا أكثر إذا كان موجها من طرف مؤسسات تعد ذات أهمية قصوى كالأسرة والمدرسة. كما أن تعاون وسائل الإعلام إلى جانب المؤسسات السابقة، يخدم الهدف الرامي إلى تحقيق الأمن القيمي من خلال توجيه الرسالة الإعلامية وانتقائها، كما لا ننسى دور مؤسسات المجتمع المدني التي تعد قرينة من الأفراد ومن اهتماماتهم اليومية.

المبحث الخامس

Section Five

نحو رؤية واقعية لتعزيز الأمن القيمي والسلم المجتمعي

Towards a realistic vision to enhance value security and community peace

يعد من أهم أهداف هذا البحث وضع إطار عام لملامح رئيسة، تحدد الرؤية الواقعية لإجراءات ووسائل وأساليب استقرار الأمن القيمي في مواجهة التحديات المعاصرة لتحقيق السلم المجتمعي، ويتم ذلك من خلال قضيتين هما:

القضية الأولى: أهداف ومقومات الرؤية المقترحة:

The first issue: the objectives and elements of the proposed vision:

وفي هذا الإطار سيتم معالجة الأهداف والمقومات على النحو الآتي:

أولاً: لماذا مشروع الرؤية المقترحة؟

تحدد الهدف في تعزيز الأمن القيمي في ظل ثورة تكنولوجية وبث مباشر، وغياب فلسفة تعليمية ذات رؤية كلية تنبثق وترتبط مع فلسفة المجتمع، وتعكس المصالح العليا للوطن، وذلك يستلزم منا برامج تهدف إلى:

1. الانتقال من مرحلة التعامل مع نتائج أزمة الأمن القيمي، حيث ردود الفعل ضد الإحباطات، وحصر النتائج المؤسفة، إلى منهجية تعزز الأمن القيمي بالتحقيق والتفعيل لمواجهة التحديات.
2. استقراء النبت الإنساني من البذور العقائدية والتربوية، في مجال الإعداد الفكري والنفسي.
3. استشراف مستقبل الأمن القيمي في ظل دور رائد ودائم لكافة الوسائط التربوية، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية بما يحقق توظيف البعد التنموي لهذه الوسائط مما يضمن فاعلية تطبيق منهجية الأمن التربوي، ومواجهة كافة التحديات بثبات في ميدان التدافع الحضاري المستحدث.

ثانياً: أهم أهداف الرؤية المفتوحة: وتتضمن نوعين من الأهداف:

1. الأهداف العامة وتتمثل في:

أ- تصور واقع الفكر الأمني الوطني المعاصر من خلال بيان المبررات والأسباب التي جرت الوطن، ليكون ساحة للعمليات الإرهابية، والنتائج السلبية التي ترتبت على ذلك فضلاً عن التحديات المستقبلية التي تهدد الأمن العقائدي والثقافي وتمس استقرار الهوية.

ب- استثارة الحس التربوي للوسائط التربوية تجاه مخاطر الانحراف أو الخلل الفكري، أو تسطح الفكر حول حقيقة الأمن مما يضمن تنشئة واعية مستندة إلى الأصول الشرعية الصحيحة ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

ج-طرح رؤية مستقبلية لتطوير وتأصيل مفهوم الأمن القيمي، ومجموعة القيم الأسرية والاجتماعية والحضارية العليا (في المناهج التربوية، ومناهج إعداد رجال الأمن، والبرامج الإعلامية) بأبعادها المختلفة.

2. الأهداف الخاصة وتتمثل في:

أ. تأصيل مفهوم العمل التطوعي المنضبط، والمسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين.

ب. العمل على تأصيل مبدأ التعاون على البر والتقوى، باعتباره مبدءاً شرعياً يسهم في حفظ الأمن القيمي، في إطار المسؤولية المشتركة بين كافة الأجهزة المعنية والوسائط التربوية.

ج. الاستفادة من نتائج البرامج الموجهة إلى فئة الشباب في الدول الشقيقة، من أجل ترسيخ مفهوم الولاء والانتماء والمواطنة الصالحة. حيث نجزم بحتمية التكامل بين السياسات المؤسسة وجهود الوسائط التربوية ومؤسسات المجتمع المدني، وما يتفرع عنها من إستراتيجيات وخطط من جهة وبين اعتبار الأمن هدفا وطنيا ينبغي مشاركة مجتمعية لتحقيقه من جهة أخرى.

القضية الثانية: البرامج والآليات المستخدمة في تعزيز الأمن القيمي:

The second issue: Programs and mechanisms used to enhance value security:

يستوجب وضع هذه البرامج نوعين من البرامج كما يلي:

أولاً: البرامج الوقائية[38]: وانطلاقاً من أن مرحلة التنشئة تترسخ فيها الأفكار والمعتقدات اللاعقلانية، ومنها الفكر المنحرف، لذلك يتوجب علينا النظر إلى الأمية باعتبارها خطرا على الأمن، والنظر إلى التعليم الراشد بأنه المحور الرئيس للأمن، وهنا تكمن أهمية برامج الوقاية من خطر الأمية وحتمية سد منابعها، ومواكبة التطور العلمي والأساليب المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية الحديثة، التي لا تنفصل عن تقاليد وقيم وعادات المجتمع ويتم ذلك من خلال استثمار طاقات العمل المؤسسي، في بناء موقف اجتماعي مضاد لكل صور الانحراف الفكري[39]، مع تبني مشروع وطني شامل يحتوي طاقات الشباب، ويكفل الاستفادة من أوقات فراغهم في المجالات التنموية[40].

ثانياً: برنامج اختيار وتأهيل العناصر البشرية: ويرتبط بهذا البرنامج برامج أخرى مثل برنامج حماية القيم من خلال البحث عن أساليب وقاية الشباب والأحداث من الغزو الفكري والآثار السلبية لاستخدام الإنترنت،

وبرنامج لتحديد أفضل الباحثين في معالجة قضايا الانحراف الفكري والغلو، للاستفادة منهم على أساس من التخصص العلمي والنوعي، وبرنامج لتطوير أساليب البحث العلمي الأمني، وإعداد العاملين بالأجهزة الأمنية لتطبيق مناهج ومعايير البحث العلمي الأمني في تشخيص وتحليل مشكلات العمل الأمني عامة، ومشكلة الانحراف الفكري والغلو بصفة خاصة، وبرنامج لبحث أفضل السبل لتفعيل التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

والواقع أن الخطط العريضة لهذه الآليات لتطبيق الرؤية تتحدد في:

1. العنصر البشري الكفؤ المدرب الواعي بقضايا وآلام وآمال المواطن.
2. قاعدة البيانات، ومن خلالها سيتم تحديد مظاهر الانحراف الفكري أو الغلو، ومواطن الانتشار سواء ما تعلق بالبيئة ضمن نطاق جغرافي، أو الفئة العمرية، تمهيدا لتحديد الأبعاد والنتائج المحتملة، وأفضل الأساليب والوسائل العلاجية.
3. التشريعات والضوابط: وهنا تبدو أهمية إصدار أنظمة تحدد السياسات التربوية لاعتماد مناهج تعليمية تفجر الطاقات الإبداعية للطلاب، في إطار العقيدة الصحيحة. بما يكفل انتقاء أفضل العناصر، لتولي أكبر المهام تأثيرا في خلق العناصر الصالحة لبناء النسيج الاجتماعي للوطن. مع وضوح الأهداف والمسؤوليات، وتحديد الاختصاصات ومجالات العمل، وسبل تنسيق العلاقات مع الأجهزة ذات الصلة بحماية الأمن القيمي.
4. توفير الإمكانات المالية والمادية.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) *Bennett, Fran, and Jane Millar. "Social Security: Reforms and Challenges." Understanding Social Security (Second Edition): Issues for Policy and Practice, edited by Jane Millar, 1st ed., Bristol University Press, 2019, pp.11-30.*

(2) *Solimano, Andres. "AN OVERVIEW OF SOCIAL SECURITY: PURPOSES, MODALITIES AND HISTORICAL EVOLUTION". The Rise and Fall of the Privatized Pension System in Chile: An International Perspective, Anthem Press, 2021, pp.13-30.*

(3) *Solimano, Andres. "AN OVERVIEW OF SOCIAL SECURITY: PURPOSES, MODALITIES AND HISTORICAL EVOLUTION". The Rise and Fall of the Privatized Pension System in Chile: An International Perspective, Anthem Press, 2021, pp.13-30.*

(4) *Yeates, Nicola. "Social Security in Global Context." Understanding Social Security (Second Edition): Issues for Policy and Practice, edited by Jane Millar, 1st ed., Bristol University Press, 2009, pp.111-30.*

(5) *Kadivar, Mohsen, and Niki Akhavan. "Social in Islamic Teachings." Human Rights and Reformist Islam, Edinburgh University Press, 2021, pp.385-402.*

(**6**) **عبد الإله بلقزيز، في مفهوم الأمن الثقافي، جريدة الوطن، الإمارات، العدد 1530، 3/6/2009.**

(7) *Nowak, Manfred. "Right to Social Security." Human Rights or Global Capitalism. The Limits of Privatization, University of Pennsylvania Press, 2017, pp.81-98.*

(8) *Braithwaite, Valerie. "Security and Harmony Value Orientations and Their Roles in Attitudes Formation and Change." Psychological Inquiry, vol.20, no.2/3, 2009, pp.162-67.*

(9) *Slavov, Sita, et al. "Social Security and Saving: An Update." Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association, vol.110, 2017.*

(**10**) **محمود محمود انجيري، الأمن الثقافي العربي: التحديات وآفاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص14–15.**

(**11**) **رفعت شميس، "الأمن الثقافي العربي"، مجلة أقلام ثقافية، سوريا (بدون ذكر العدد والسنة)، ص1.**

(12) *Lengwiler, Martin "Cultural Meanings of Social Security in Postwar Europe." Social Science History, vol.39, no.1, 2015, pp.85-106.*

(13) *Pavone, Vincenzo, et al. "A Systemic Approach to Security: Beyond the Tradeoff between Security and Liberty." Democracy and Security, vol.12, no.4, 2016, pp.225-46.*

(14) Smetters, Kent. "Is the Social Security Trust Fund a Store of Value? The American Economic Review, vol.94, no.2, 2004, pp.176-81, http://www.jstor.org/stable/592878. Accessed 20 Apr. 2022.

(15) Shalala, Edward. Peace and Security and Africa: Basic Structural Changes in the Governance of Peace and Security on the African Continent. Norwegian Institute for Defence Studies, 2020.p.20

(16) رفعت شميس، الأمن الثقافي العربي، مرجع سبق ذكره، ص2.

(17) الطيب البكزش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003، ص165.

(18) Georg Sorensen, "After the Security Dilemma. "The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values", Security Dialogue, vol.38, no.3, September 2017, p.359.

(19) مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص5.

(20) مصطفى علوي، ملاحظات حول مفهوم الأمن، النهضة، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، العدد 5، سنة 2000، ص123.

(21) محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011، ص27.

(22) السيد سلامة الخميسي وباسم زغلول الشحات بدوي (2016) ، مواجهة تحديات الأمن التربوي لتعزيز الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية ، المؤتمر العلمي السادس والدولي الثاني "التربية العربية وتعزيز الأمن الفكري في عصر المعلوماتية (الواقع والمأمول)، مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية، عدد خاص لبحوث المؤتمر، السنة (31)، أكتوبر .

(23) عنترة بن مرزوق (2011)، العولمة الثقافية والإعلامية وتأثيرها على الأمن الفكري العربي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور ، الجزائر، مج(4) ، ع(3) ، ديسمبر ، ص ص129–164.

(24) فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق (2016) ، متطلبات تحقيق الأمن الفكري داخل المنظومة التربوية "رؤية تحليلية نقدية" ، المؤتمر العلمي السادس والدولي الثاني "التربية العربية وتعزيز الأمن الفكري في عصر المعلوماتية (الواقع والمأمول)"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص لبحوث المؤتمر، السنة (31) ، أكتوبر.

(25) أخرجه أحمد في مسنده عن أبي ذر (284/35).

(26) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأدب، باب: من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (26/8).

(27) تفسير ابن كثير، تحقيق: سلامة (114/1).

(28) متعب بن شديد بن محمد الهماش (2009)، استراتيجية تعزيز الأمن الفكري، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود، 22 – 25 مايو.

(29) نفس المرجع السابق، ص32.

(30) مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص78.

(31) سعد عبد الله بردي الزهراني، دور المدرسة في الوقاية من الجريمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 1999، ص8–9.

(32) إبراهيم بن محمد آل عبد الله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1420هـ، ص9.

(33) بركة بن زامل بن بركة الحوشان (2015)، أهمية المدرسة في تعزيز الأمن الفكري ، مجلة الفكر الشرطي ، مركز بحوث الشرطة ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، الإمارات، مج(24) ، ع(95)، يوليو، ص ص231–306.

(34) مولود زايد الطيب ، مصادر التنشئة السياسية ودورها في تنمية التفكير الأيديولوجي لدى الأفراد ، ليبيا ، 2003 ، ص34.

(35) راشد بن ظافر بن راشد الدوسري (2020)، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري لدى المتعلمين في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية ، مجلة رابطة التربية الحديثة ، مج(5)، ع(17)، إبريل ، ص ص193–238.

(36) محمد الربيعي (2019)، دور المناهج الدراسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود، 22–25 مايو.

(37) علا عاصم السيد إسماعيل (2017)، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع المصري ودور التربية في مواجهتها – دراسة تحليلية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، ع(97)، أكتوبر، ص ص41–130.

(38) أحمد جلال عز الدين، الإستراتيجية الأمنية العربية، الانجاز والتطلعات، بحث مقدم إلى مؤتمر التعاون الشرطي الأمني العربي، الشارقة، 20–1992/12/22م.

(39) محمد فاروق النبهان ، نحو إستراتيجية عربية موحدة لمكافحة الإجرام المنظم ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض، 1409هـ، مجموعة أبحاث الندوة العلمية الرابعة: نحو إستراتيجية أمنية للتدريب في الميادين الأمنية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1408هـ.

(40) يوسف بن أحمد العثيمين ، الأمن الفكري وتحصين الشباب ضد الإرهاب في المملكة العربية السعودية ، محاضرة ألقيت بالنادي الأدبي بمكة المكرمة ، الثلاثاء 1428/3/1هـ.

المصـــــــادر

References

I. إبراهيم بن محمد آل عبد الله، مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1420هـ، ص9.

II. أحمد جلال عز الدين، الإستراتيجية الأمنية العربية، الانجاز والتطلعات، بحث مقدم إلى مؤتمر التعاون الشرطي الأمني العربي، الشارقة، 20–1992/12/22م.

III. بركة بن زامل بن بركة الحوشان (2015)، أهمية المدرسة في تعزيز الأمن الفكري، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات، مج(24)، ع(95)، يوليو، ص ص231–306.

IV. جلال أحمد أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد 234، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1998، ص64.

V. راشد بن ظافر بن راشد الدوسري (2020)، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري لدى المتعلمين في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج(5)، ع(17)، إبريل، ص ص193–238.

VI. رفعت شميس، "الأمن الثقافي العربي"، مجلة أقلام ثقافية، سوريا (بدون ذكر العدد والسنة)، ص1.

VII. سعد عبد الله بردي الزهراني، دور المدرسة في الوقاية من الجريمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 1999، ص8–9.

VIII. السيد أبو داود، الازدواجية الثقافية وتأثيرها على الشباب المسلم، المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2011، ص3.

IX. السيد سلامة الخميسي وباسم زغلول الشحات بدوي (2016)، مواجهة تحديات الأمن التربوي لتعزيز الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية، المؤتمر العلمي السادس والدولي الثاني "التربية العربية وتعزيز الأمن الفكري في عصر المعلوماتية (الواقع والمأمول)، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص لبحوث المؤتمر، السنة (31)، أكتوبر.

X. الطيب البكزش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003، ص165.

XI. عبد الإله بلقزيز، في مفهوم الأمن الثقافي، جريدة الوطن، الإمارات، العدد 1530، 2009/6/3.

XII. عبود السراج، التشريع الجزائي المقارن في الفقه الإسلامي والقانون السوري، ج1، المبادئ العامة، دمشق، جامع دمشق، 1976م، ص30.

XIII. علا عاصم السيد إسماعيل (2017)، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع المصري ودور التربية في مواجهتها – دراسة تحليلية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، ع(97)، أكتوبر، ص ص41–130.

XIV. عنترة بن مرزوق (2011)، العولمة الثقافية والإعلامية وتأثيرها على الأمن الفكري العربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، مج(4)، ع(3)، ديسمبر، ص ص129–164.

XV. فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق (2016)، متطلبات تحقيق الأمن الفكري داخل المنظومة التربوية "رؤية تحليلية نقدية"، المؤتمر العلمي السادس والدولي الثاني "التربية العربية وتعزيز الأمن الفكري في عصر المعلوماتية (الواقع والمأمول)"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص لبحوث المؤتمر، السنة (31)، أكتوبر.

XVI. متعب بن شديد بن محمد الهماش (2009)، استراتيجية تعزيز الأمن الفكري، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود، 22 – 25 مايو.

XVII. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011، ص27.

XVIII. محمد الربيعي (2019)، دور المناهج الدراسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود، 22–25 مايو.

XIX. محمد فاروق النبهان، نحو إستراتيجية عربية موحدة لمكافحة الإجرام المنظم، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1409هـ، مجموعة أبحاث الندوة العلمية الرابعة: نحو إستراتيجية أمنية للتدريب في الميادين الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1408هـ.

XX. محمود محمود انجيري، الأمن الثقافي العربي: التحديات وآفاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص14–15.

XXI. مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص5.

XXII. مصطفى علوي، ملاحظات حول مفهوم الأمن، النهضة، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، العدد 5، سنة 2000، ص123.

XXIII. مولود زايد الطيب، مصادر التنشئة السياسية ودورها في تنمية التفكير الأيديولوجي لدى الأفراد، ليبيا، 2003، ص34.

XXIV. يوسف بن أحمد العثيمين، الأمن الفكري وتحصين الشباب ضد الإرهاب في المملكة العربية السعودية، محاضرة ألقيت بالنادي الأدبي بمكة المكرمة، الثلاثاء 1428/3/1هـ.

XXV. Bennett, Fran, and Jane Millar. "Social Security: Reforms and Challenges." Understanding Social Security (Second Edition): Issues for Policy and Practice, edited by Jane Millar, 1st ed., Bristol University Press, 2009, pp.11-30.

XXVI. Braithwaite, Valerie. "Security and Harmony Value Orientations and Their Roles in Attitudes Formation and Change." Psychological Inquiry, vol.20, no.2/3, 2009, pp.162-67.

XXVII. Kadivar, Mohsen, and Niki Akhavan. "Social in Islamic Teachings." Human Rights and Reformist Islam, Edinburgh University Press, 2021, pp.385-402.

XXVIII. Lengwiler, Martin "Cultural Meanings of Social Security in Postwar Europe." Social Science History, vol.39, no.1, 2015, pp.85-106.

XXIX. Nowak, Manfred. "Right to Social Security." Human Rights or Global Capitalism. The Limits of Privatization, University of Pennsylvania Press, 2017, pp.81-98.

XXX. Pavone, Vincenzo, et al. "A Systemic Approach to Security: Beyond the Tradeoff between Security and Liberty." Democracy and Security, vol.12, no.4, 2016, pp.225-46.

XXXI. Shalala, Edward. Peace and Security and Africa: Basic Structural Changes in the Governance of Peace and Security on the African Continent. Norwegian Institute for Defence Studies, 2006.Georg Sorensen, "After theSecurity Dilemma. "The challenges of insecurity

in work states and the Dilemma of Liberal values", Security Dialogue, vol.38, no.3, September 2017, p.359.

XXXII. *Slavov, Sita, et al. "Social Security and Saving: An Update." Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association, vol.110, 2017.*

XXXIII. *Smetters, Kent. "Is the Social Security Trust Fund a Store of Value? The American Economic Review, vol.94, no.2, 2004, pp.176-81, http://www.jstor.org/stable/592878. Accessed 20 Apr. 2022.*

XXXIV. *Solimano, Andres. "AN OVERVIEW OF SOCIAL SECURITY: PURPOSES, MODALITIES AND HISTORICAL EVOLUTION". The Rise and Fall of the Privatized Pension System in Chile: An International Perspective, Anthem Press, 2021, pp.13-30.*

XXXV. *Yeates, Nicola. "Social Security in Global Context." Understanding Social Security (Second Edition): Issues for Policy and Practice, edited by Jane Millar, 1st ed., Bristol University Press, 2020, pp.111-30.*

The Fourth International Scientific Conference - 2022			
Scientific Research			
No.	*The Research Title*	*Name of the Research*	*Page*
1	*Value security and community peace*	*Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda* *Prof Dr.* *Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni*	1 – 35
2	*Active citizenship between the constitution and reality: The Egyptian experience of the Egyptian Constitution 2014 as a model*	*Prof Dr.* *Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni*	37-56
3	*Digital citizenship: A study in concept and dimensions*	*Prof. Dr. Amal Hindi Gati'h*	57-78
4	*Distributive justice and its role in building good citizenship and enforcing financial laws*	*Prof. Dr.* *Ahmed Khalaf Hussein Al Dakheel*	79-107
5	*Social legislation and human security in Iraq*	*Assist. Prof Salam Abd Ali Al abadi* *Inst. Dr. Falah Hasan Abd Manah*	109-141
6	*Iraqi citizenship: a study of its concept and how to employ it*	*Prof. Dr.Hamdiya Salih Dalli Al Jubouri* *Inst. Dr. Abdul Kareem Ja'far Al Kashfi*	143-161
7	*Education for digital citizenship*	*Prof. Dr. Hania Mohamad Ali Fakih*	163-176
8	*Islamic thought and its impact on the sound civilizational upbringing, an intentional study*	*Prof. Dr. Abbas Ali Hameed* *Assistant Prof. Dr Baker Abass Ali*	177-202
9	*Obstacles to building good citizenship*	*Assist. Prof Dr. Batool Hussein Alwan*	203-222
10	*Legislative drafting of the preamble to the Constitution of the Republic of Iraq 2005 and its role in achieving good citizenship*	*Assistant Prof. Dr. Ahmed Fadhil Hussein*	223-247
11	*Global Environmental Citizenship: A Sociopolitical Approach to Confronting Climate Change and Environmental Pollution*	*Assist. Prof Dr. Shakir Abdul Kareem Fadhil*	249-268
12	*The dialectic of citizenship, multiple loyalties, and nation-building The Iraqi case is a mode*	*Assistant Prof. Dr. Talal Hameed Khalil*	269-293
13	*Citizenship and political participation: an interpretive approach to the relationship between citizenship and the implementation of the public good*	*Assist. Prof.Dr. Imad Mu'ayed Jasim* *Assist. Prof. Dr. Ayman Abd Own Nazal .*	295-323
14	*The political rights of the acquirer of Iraqi nationality and their impact on enhancing citizenship*	*Asst. prof. Dr. Balsam Adnan Abdullah*	325-342
15	*International organizations and the promotion of a culture of citizenship: A study on the role of UNESCO*	*Assistant Prof. Dr Raed Saleh Ali*	343-372

16	*International foundation of citizenship Under Private international law*	*Asst. prof. Dr. Raghad Abdul Ameer Madhloom*	373-395
17	*The role of international conventions in promoting the concept of citizenship*	*Prof Assist. Abdul Bassit Abdul Raheem Abbas* *Inst. Dr . Basim Ghanawe Alwan*	397-433
18	*Structuring National Identity in post-2003 Iraq*	*Assis. Prof. Sami Ahmad Saleh*	435-470
19	*The role of the United Nations in achieving reconciliation*	*Asst. prof. Dr.* *Hala ahmad Mohamed aldorry*	471-516
20	*The legislative policy of objecting to administrative decisions and their impact on the stability and promotion of the principle of good citizenship: an analytical and inferential study within the framework of the effective Iraqi administrative and tax legislation*	*Assistant Prof. Dr.* *Hayder Najeeb Ahmed Al Mufti*	517-563
21	*The identity of cultural citizenship in light of the digital environment*	*Assistant Prof. Dr.* *Jaffar Hassan Jassem Al-Taie*	565-586
22	*Balance between the rights and duties of the citizen within the concept of citizenship*	*Assist. Prof. Dr. Natheer Thabit Mohammed Ali*	587-605
23	*The importance of laws and legislation for religious sects in achieving good citizenship after 2003*	*Assist. Prof. Dr.* *Hussein Qasim Mohammed*	607-641
24	*Judgment of incident requests in the lawsuit - A comparative study in the Civil Procedures Law-*	*Inst. Dr. Husam Abdulatlf* *Assist. Inst. Mustafa Turki Homid*	643-683
25	*The right to disagree as one of the values of good citizenship*	*Inst. Dr. Mohammed Kadhim Hashim* *Assist. Inst. Hayba Abdul majeed Al Sa'eed*	685-712
26	*The role of international conventions in promoting the principle of citizenship*	*Inst. Dr. Isma'el Thiyab Khalil*	713-738
27	*Constitutional protection of the right of citizenship in criminal legislatio*	*Inst. Dr. As'ad Kadhim Waheesh* *Inst. Assist. Ali Shabrem Alwan*	739-770
28	*Iraqi universities and their role in promoting citizenship after 2003*	*Inst. Dr. Muntaser Hussein Jawad* *Inst. Dr.Humam Abdul Kadhim Rabih*	771-790
29	*The role of the state and its institutions in developing the spirit of citizenship – Iraq as Model*	*Inst. Dr. Zinah Abdulameer Abdulhasan*	791- 811
30	*The judge's role in enforcing and controlling the reprehensible condition during the Corona pandemic*	*Inst. Dr. Khalid Mohammed Ali*	813-833
31	*Automatic compensation for medical accidents And its role in building citizenship*	*Inst, Hamodi Bakr Hamody*	835-866

32	*Legal assistance to non-citizens in international private relations under Iraqi law*	*Assist. Inst. Adnan Younis Mukhaiber* *Inst. Fadiya Mohammed Ismael*	867-888
33	*Citizenship rights in the constitution -A comparative study between Iraq and Algeria*	*Mohammed Saleh Abdul Hay* *Sabah Mawlidi Bassit*	889-909
34	*Mechanisms for activating cooperative democracy to build good citizenship in Iraq*	*Assist Inst.Ali Abbas Obaid*	911-927
35	*The role of legislative policy in promoting rights and freedoms and its reflection on good citizenship*	*Inst. Assist. Asra Mohammed Kazim*	929-953
36	*Citizenship and its role in protecting human rights*	*Assist. Inst. Muaeed Majeed Hameed*	955-971
37	*Citizenship and obstacles to achieving gender justice (Iraqi women as a model)*	*Assist. Inst. Eman Hamooud Sulman*	973-990
38	*Investing in corporate sponsors*	*Inst.Assist. Abdul Rahman Ibrahim Ali Al Ghasaiba*	991-1015

Issue Word ...

In the name of Allah the Gracious, the Merciful.

Citizenship in many countries, including Iraq, faces great challenges at various levels, legal, political, social, economic and technological. These challenges, collectively or individually, contributed to the weakening or absence of this association with legal, political and social dimensions. Based on that, the idea of holding the Fourth International Scientific Conference of the College of Law and Political Science came under the title: (Legislative Policy in Building Good Citizenship). In order to achieve its goals set through its axes of legal, political, social and economic aspects. In conclusion, the editorial board of the Journal of Legal and Political Sciences of the College of Law and Political Sciences is pleased to spread the seeds of the products and research of this valuable conference among its readers, asking God, the Blessed and Exalted, to be of use to students of science and knowledge.

Journal editorial board

Journal subscription amount per copy

(30,000) Iraqi Dinar in Iraq
and
(50) U.S. Dollar out of Iraq.
Price one copy of the Journal
(30,000) Iraqi Dinars.

Express opinions which are contained in the Journal's point of view and their owners, Do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the Faculty of Law and Political Science

Correspondences
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala – Ba'quba
The intersection of Al-Quds

Professor Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi.
Editor

E-mail : jjps@uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq

the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page. For the English language: the font type is "New Times Roman, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page.

7. The margins shall be combined sequentially at the end of the research and not connected electronically to the margins' number for the research body.

8. Number of the research or the study pages shall not be more than "20" pages. Publishing fees shall be as follows :

- If the researcher is an instructor or an assistant instructor then the fees shall be "40" thousand dinars.- 60 thousand dinars if the researcher is a professor or an assistant professor, - 75 thousand dinars if he/she is a professor. When the research exceed (20) Pages then (2,500), two thousand five hundred dinars, shall be paid for each additional page. An amount of (6.000), six thousand dinars, shall be paid for each plagiarized copy. While the fees of publishing of a abroad research or study is one hundred US dollars "100 $".

9.The Journal shall not bear the responsibility for paying the fees of sending the hard copy to the researcher.

10. A brief scientific biography for the researcher shall be attached with the research or the study (a background) with his/her e-mail address.

11. The original copies of researches or studies submitted to Journal shall not be returned to their owners, whether published or not and the copyright shall be of the journal property as it may not be re-published in other scientific journal, only upon a written consent by the editor.

12. Each researcher shall be given a copy of the issue number in which his/ her research is published.

13- Opinions expressed in researches and studies reflect the views of the authors itself and do not necessarily reflect the views of the journal.

Publication Rules

Journal of Juridical and Political Science, a scientific specialized semi-annual refereed journal, approves the original authentic researches and studies, comments on judicial decisions, summaries of masters' theses and dissertations discussed and validated. In addition, making scientific reports for symposia, conferences, displaying new books, within the area of its specialization (Juridical and Political Science), and reviewing them whether provided in Arabic or English languages in accordance with the following rules and regulations:

1.The researcher shall undertake that the submitted research or study is authentic, it has never been published before, never been published in any other journal, and free of plagiarism as well.

2. The researcher shall take in consideration the rules and principles of scientific research (abstract in Arabic, Introduction, body, conclusion or results, margins, sources and references, the abstract shall be in English).

3. The research or the study shall not be part of a master's thesis or doctoral dissertation for the researcher or part of the book which has already been published except for researches plagiarized from masters' theses or dissertations provided by both the supervisor and the researcher jointly.

4. Researches shall be printed in four copies of a laser disc CD with an abstract in Arabic which shall not be more than 100 words. The summary shall be translated into English language by the Journal licensed interpreter who shall obtain an amount of (10,000) ten thousand Iraqi dinars for each abstract.

5-The researches written in English or French languages shall be certified by legal offices of translation which shall be responsible for language safety.

6. Researches shall be printed according to specified sizes and types as follows:

For the Arabic language : the font type is "Traditional Arabic, Bold, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for

Editorial Board

No.	Name	work place	Adjective
1	Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	The Editor–in–Chief
2	Lecturer Haider AbdulRazaq Hameed	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	The Editor
3	Prof Dr. Mohammed Amin Al maidani	The Arab Center for Education on International Law and Human Rights - Strasbourg - France	Member
4	Prof Dr. Rasheed Hamad Al Inzi	College of Law- Kuwait University- Kwuait	Member
5	Prof Dr. Mustafa Ahmed Abu Al Khair	College of Law-Omar Al Mukhtar University- Al Baydhaa- Lybia	Member
6	Prof Dr. Mohammed NassrAl Deen Abul Rahman	College of Law- Ain Shams University- Egypt.	Member
7	Prof Dr. Hadi Shaloof	International University of Sarajevo - Bosnia and Herzegovina	Member
8	Prof Dr. Nuarrual Hilal Md Dahlan	Ghazali Shafi'i State College - Malaysian University of Utara – Malaysia	Member
9	Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
10	Assistant Prof. Dr. Talal H. Khalil	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
11	Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
12	Assistant Prof. Dr. Ahmed F. Hussein	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
13	Assistant Prof. Dr. Shakir A. Fadhil	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
14	Assistant Prof. Dr. Raad Saleh Ali	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member

Arabic language corrector
Assistant Prof. Dr. Bushra Abdul Mahdi Ibrahim.

English language checker
Inst Dr. Maysaa Ridha Jawad

Technical supervision: Assistant Lecturer Hussein Ali Hussein

ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

Journal of Juridical and Political Science

A Specialized Refereed Research Journal
Semi-annual
Issued by
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala / Iraq

Special Issue
The Fourth International Scientific Conference
Legislative policy in building good citizenship
25 – 26 May 2022

Archives Office (National Library) – Baghdad (1740) Year (2012).
ISO Bib ID (Iraq).